

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم
التسيير

رقم المذكرة: 47

SGMG

تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مذكرة التخرج

تخصص:

إدارة مالية

الموضوع

التحليل المالي الوظيفي كأداة لتقييم و مقارنة التوازن المالي
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI الرويحية

الأستاذة المشرف(ة):

✓ شنايت صباح

من إعداد الطلبة :

✓ قواري هاجر

✓ بعاجي نسرين

دفعة: جوان 2023

السنة الجامعية: 2022_2023

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال قدرك و عظم سلطانك و زنة عرشك لما أنعمت و تفضلت به علينا و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و خاتم الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم و بشكره أنه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " شنايت صباح " التي رافقتنا طيلة هذا البحث و أمدتنا بالمعلومات و النصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاها و يحفظها.

و إلى المؤطرة " السيدة رجب أمال " التي ساعدتنا بالكثير خلال دراستنا الميدانية أعانها الله في عملها و كل عمال المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية و نختص بالذكر عمال فرع VIUR فجزآهم الله عنا كل الخير .
و نشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة و تقييم هذه المذكرة .

إهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله أتقدم بعملتي المتواضع هذا
الذي شاركته مع زميلتي نسرين .

إلى من سهرت ليال طويلة من أجل راحتي و من استيقظت فجرا من أجل
الدعاء لي أمي الحبيبة .

إلى من شجعني طوال حياتي و تعب من أجل راحتي..... أبي الغالي .

إلى أختي حبيبتي و إخوتي الذين هم سندي في الحياة.

إلى روح جدتي الحبيبة رحمة الله عليها.

إلى أبناء أخوتي (عماد ، تالين ، آدم) أحباب قلبي .

إلى زوجات إخوتي اللواتي أعتبرهن مثل أخواتي الكبار .

و إلى كل الأصدقاء..... و كل من تقدم لي يد العون من قريب أو بعيد .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي و سلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين، أهدي
ثمرة جهننا إلى من قال فيها عز و جل :

(..... وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا.....) «الإسراء: 24

إلى من قدسها الرحمن ووضع تحت قدميها الجنان إلى من واستني و
صبرتنني في محنتي إلى أعلى ما أمك ماما الغالية .

إلى من أنار لي درب الحياة و تحمل عناء الزمن و قسوته من أجل
سعادتي بابا نور دنيتي .

إلى إخوتي و أخواتي (حميد ، مريم ، أمينة ، مروى ، عبد الرحمن)
إلى من كان له الفضل في اختيار المؤسسة محل التربص خالي مولود
بونوغاز.

إلى زميلتي هاجر التي رافقتني طوال هذه السنة في إعداد هذا البحث.
وكل من ساعدني من قريب و بعيد في هذا العمل المتواضع .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص المذكرة

المقدمة أ- ت

الفصل الأول: مدخل نظري للتحليل المالي الوظيفي كأداة لتقييم و مقارنة التوازن المالي

- تمهيد : 1
- المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي 2
- المطلب الأول : ماهية التحليل المالي 2
- المطلب الثاني: أساسيات التحليل المالي 4
- المطلب الثالث : عرض الكشوف المالية 7
- المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي 16
- المطلب الأول : تعريف الأداء المالي ومعايير ه 16
- المطلب الثاني : تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة 17
- المطلب الثالث : أهداف والعوامل تقييم الأداء المالي للمؤسسة 18
- المبحث الثالث : التحليل المالي انطلاقا من الميزانية الوظيفية 20
- المطلب الأول : مفهوم التحليل من المنظور الوظيفي 20
- المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي الوظيفي 27
- المطلب الثالث : تحليل الأداء المالي عن طريق النسب 35
- خلاصة الفصل : 41

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI /VIUR

- تمهيد 42
- المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI 43
- المطلب الأول : لمحة تاريخية و تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI 43
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الوحدات المشكلة لمؤسسة SNVI 46
- المطلب الثالث: تقديم فرع السيارات الصناعية VIR 49

55.....	المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة الهياكل
55.....	المطلب الأول : عرض وتعليق الميزانية الوظيفية المختصرة لسنتي (2019 – 2020)
59.....	المطلب الثاني : عرض وتحليل حسابات النتائج
63.....	المطلب الثالث : عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية
63.....	المبحث الثالث : دور المؤشرات والنسب المالية في التحليل المالي الوظيفي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI
63.....	المطلب الأول : دراسة مؤشرات ونسب التوازن المالي
67.....	المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب والمؤشرات المالية
73.....	الخلاصة
74.....	الخاتمة
76.....	قائمة المراجع :
80.....	قائمة الملاحق

المقدمة

المقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أهم ركائز الاقتصاد الوطني باعتبارها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تضم على عدة وظائف منها وظيفة التصنيع ، البيع ، الموارد البشرية ... الخ ومن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية التي ينحصر دورها في متابعة الجانب المالي للمؤسسة .

يعتبر التحليل المالي أداة من الأدوات التي يستند عليها المسير في فحص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الضرورية ، كما يعد التحليل المالي الوظيفي أحد الأدوات التي يتم الاعتماد عليها من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ذلك لاستخراج نقاط القوة و الضعف و دعمها .

يتجلى التحليل المالي على استعمال القوائم المحاسبية أهمها الميزانية و حساب النتائج و كذا جدول التدفقات النقدية ، و نظرا لأهمية موضوع التحليل المالي الوظيفي طرحنا الإشكالية التالية

الإشكالية:

- كيف تستخدم المؤسسة التحليل المالي من خلال الميزانية الوظيفية كأداة لمتابعة و مراقبة التوازن المالي و هل تحقق شركة snvi التوازن المالي المطلوب ؟

فرضيات الدراسة :

- تستخدم المؤسسة التحليل المالي من خلال الميزانية الوظيفية كأداة لمتابعة و مراقبة التوازن المالي من خلال حساب رؤوس الأموال العاملة و بعض النسب المالية و مقارنتها زمنيا

- شركة snvi شركة كبيرة و عريقة تحقق شروط التوازن المالي

سبب اختيار الموضوع :

الدوافع التي أدت إلى دراسة هذا الموضوع هي :

- دوافع شخصية تمثلت في الرغبة في دراسة هذا الموضوع

- لاعتبارنا أن شركة snvi شركة كبيرة رغبتنا في معرفة مدى أهمية التحليل المالي في تقييم التوازن المالي لها

- توافق الموضوع مع التخصص

هدف الدراسة :

- التطبيق العملي للمفاهيم النظرية

- التحكم في مقياس التحليل المالي

أهمية الدراسة :

تتمثل هذه الأهمية في التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية في الفترة الممتدة من 2020/2019 بغية الإجابة على إشكالية البحث و الوصول إلى استنتاجات علمية ، بناءا على المعلومات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل التربص

حدود الدراسة :

يمكن تبيان حدود الدراسة من خلال ما يلي :

الحدود الزمنية : قمنا بالتربص الميداني في الفترة الممتدة من مارس 2023 إلى غاية ماي 2023
الحدود المكانية : قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية vir/snvi (قسم المحاسبة) الواقع مقرها في المنطقة الصناعية الروبية ، الجزائر

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التنقل من مكان الإقامة إلى مؤسسة محل التربص
- عامل الزمن كان عائق لأن الفترة المحددة لتقديم هذا العمل كانت قصيرة مقارنة بالأهمية التي يحض بها هذا الموضوع.

المنهج المستخدم:

استخدمنا في معالجة موضوع الدراسة إلى المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من الدراسات و الكتب ، المقالات العلمية ، أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام الوثائق المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة .

هيكل المذكرة :

تم تقسيم البحث موضوع الدراسة إلى فصلين كالتالي :

من خلال الفصل الأول هو الفصل النظري تطرقنا إلى عموميات حول التحليل المالي المتمثلة في تعريفه ، مستوياته و إعداد القوائم المالية هذا بالنسبة للمبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقنا لتقييم الأداء المالي الذي يحتوي على تعريف الأداء المالي و معاييرهِ ، تقييم الأداء المالي و أهداف تقييم الأداء المالي وتعريفه و العوامل المؤثرة فيه ، أما في المبحث الثالث تناولنا التحليل المالي انطلاقا من الميزانية الوظيفية ذلك عن طريق التحليل المالي و مؤشرات و نسب التوازن المالي الوظيفي

أما في الفصل الثاني المتعلق بدراسة القوائم المالية و يتكون من ثلاث مباحث ، المبحث الأول تطرقنا إلى تقديم عام للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI المتمثلة في تعريفها و هيكلها التنظيمي و الوحدات المشكلة لها ، أما في المبحث الثاني قمنا بعرض و تحليل القوائم المالية للمؤسسة من خلال الميزانية و جدول حساب النتائج و التدفقات النقدية للسنتين 2020/2019 أما بالنسبة للمبحث الثالث عملنا على مقارنة بين الميزانية الوظيفية للسنتين الماليتين 2020/2019 من خلال مؤشرات التوازن

الفصل الأول:

مدخل نظري للتحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي الوظيفي من أهم الأساليب التحليل الشائعة في تقييم أداء المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها و جعلها أكثر قوة و الكشف على نقاط الضعف و العمل على تصحيحها والتخلص منها، و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مالية و هذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذا النوع من التحليل التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة من خلال هذه المباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته و العوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث: التحليل المالي الوظيفي انطلاقا من الميزانية الوظيفية

الفصل الأول : الإطار النظري

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول التحليل المالي من تعريف، أهمية، مراحل و أهداف، تقييم الأداء المالي في المؤسسة و أهميته، كما أن التحليل المالي يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل ، غير أن يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقاً.

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها ، و يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ، و يهتم بعدة جهات تسعى لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و الوقوف على المركز المالي من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف من أجل بناء الإستراتيجيات المالية .

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أربعة فروع وهي كالآتي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل¹.

في حين يرى آخرون أن التحليل المالي على أنه " مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على :

- الأداء الماضي للمنشأة و حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمنشأة في الوقت الحالي
- التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة في المستقبل
- تقييم أداء الإدارة

كما يمكن تعريف التحليل المالي: كونه عملية فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات سابقة بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة و التنبؤ لنتيجة أعمالها و نشاطها عن فترات مقبلة².

¹ محمد منحت غسان الخيري ، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف و الاختلاس) ، الصايل للنشر و التوزيع عمان الأردن، شارع الجمعية العلمية الملكية المبنى الاستثماري الأول للجامعة الأردني، الطبعة الأولى ، 2013، ص 39 .
² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ، بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، شارع الجامعة الأردنية ، الطبعة الثانية ، 2011، ص 40.

كما يعرفه هو مجموعة من الأدوات التحليلية التي تسمح بذلك تحديد النتائج و المؤشرات المميزة و النسب و تقييمها لتوفير معلومات عن التطور النشاط و تطور الهيكل المالي و الغرض منه هو إنشاء تشخيص مالي يتكون من سرد نقاط القوة و الضعف في الشركة للتحكم على أدائها¹

الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم ، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس ، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي :

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل لوحدة المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد²

الفرع الثالث : أهداف التحليل المالي

للتحليل المالي أهداف كثيرة تتنوع وفقا لتنوع الهدف من إجراء التحليل , و من أهم هذه الأهداف³:

1. توفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية
2. إعطاء مؤشرات واضحة لنجاح النشاط الذي تمارسه المؤسسة
3. تحديد المشكلات المالية و الممارسات السلبية لتصحيح المسار
4. الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و مدى كفاءتها ماليا
5. تسليط الضوء على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمقاومتها
6. المساعدة على اكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق الأعمال
7. دعم الإدارة المالية و الإدارة العليا في تحديد أهدافها قصيرة و طويلة المدى
8. تقييم مدى نجاح الإدارة المالية و الإدارة العليا كذلك في الحفاظ على الوضع المالي مستقرا
9. تحديد الوضع المالي من حيث قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل والقروض و الوفاء بسدادها

¹ Beatrice et francisGrandguillot ,L analyse Financière ,ANALYSE DE L'activité et Du risque D exploitations – analyse fonctionnelle –analyse patrimoniale Ratios- tableau de financement Eléments prévisionnels- 24 édition 2020-2021 – P 15

²

فهيمى مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله - فلسطين ، 2008 ، ص3
سعود جابحد مشكور العامري ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى ، 2021 ، جامعة المثنى ، ص 47 .³

الفرع الرابع: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الركائز الأساسية يجب مراعاتها، ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدم في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل
- يجب أن يستخدم أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها¹

المطلب الثاني : أساسيات التحليل المالي

وفي هذا المطلب سنتطرق الى ثلاثة فروع لتعرف على التحليل المالي وتتمثل في

الفرع الأول : خطوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل ، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه ، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مرحله هي²:

أ -تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

ب - تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

ج- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام المجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

د- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

هـ – التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ، في إبداء رأي فني محايد ، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

¹ وائل رفعت خليل ، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية ، دار التعليم الجامعي ، شارع عبد السلام –برج الصديق ، (ب ط)، 2012 ، ص15 .

² عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة ، مقال حول تحليل العلاقة بين الهندسة المالية و التحليل المالي و أثرها على ترشيد قرارات المستثمرين ، 2018/20/12، ص 148ص149 .

و- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها¹.

الفرع الثاني : مجالات نتائج التحليل المالي

أولاً: مجالات التحليل المالي

لابد للتحليل المالي مجالات ألا و هي²:

- التحليل الاستثماري : يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار ، و هيكله الأموال الدائمة و معرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل ، و السيولة في المدى القصير
- التحليل الائتماني: يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة و التي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) وعلاقته مع المقرض و تقييمها ، و اتخاذ القرارات انطلاقاً من عملية التقييم
- تحليل الاندماج و الشراء: يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما
- تحليل تقييم الأداء: يشمل تحليل الربحية أو المر دودية و كفاءة إدارة المؤسسة و الأداء المالي لها ، بالإضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو

ثانياً: نتائج التحليل المالي

- بعد تطبيق التحليل المالي لكافة القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ما ، عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي ، يؤدي ذلك إلى ظهور مجموعة من النتائج و هي :
- نتائج التحليل الداخلي و تشمل الآتي : استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها في مجال الرقابة العامة
 - تقديم حكم حول الإدارة المالية أثناء فترة تنفيذ التحليل المالي
 - المساهمة في اتخاذ القرار المناسب حول توزيع أو استثمار الأرباح المالية
 - تقديم أحكام حول طبيعة تنفيذ الموازنات المالية³

¹وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع الأردن، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 2009، ص 16.

عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي - صنعاء، الطبعة الثانية، 2013، ص 158.

³ سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي و أنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، المجلد 11، العدد الخمسون، 2020، ص 09.

الفرع الثالث : الأطراف المستعملة والمستفيدة للتحليل المالي

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي ، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن تقسيمها إلى الطرفين¹:

أولاً: الأطراف الداخلية

يقصد بها المستويات المختلفة في المؤسسة ، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ، ويمكن تصنيفها إلى

1- إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة
- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة
- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج
- التنبؤ بالمستقبل
- المساعدة بالرقابة المالية

2- الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير درجة ربحية المؤسسة.

3- المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، ونصيب حصة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة

ثانياً: الأطراف الخارجية

وهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها ، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي :

1- بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

2 - سماسرة الأوراق المالية : يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة .

محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، سنة 2012 ، ص 80¹

3 - المصالح الحكومية : تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورتها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب ، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب لانتمائي للمشاريع وكذلك لخدمة أهداف المستثمرين في السوق المالي .

المطلب الثالث: عرض الكشوف المالية

القوائم المالية عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما تحتوي غالبا على معلومات عن الميزانية المالية ، حسابات النتائج ، التدفقات النقدية و ذلك وفق المبادئ المحاسبية المالية .

الفرع الأول: تقديم الميزانية المالية وجداول الأصول والخصوم

سوف نقدم التعريف المختصر عن الميزانية المالية

أولا : تعريف الميزانية المالية

تحتوي الميزانية على عمودين ،الأول للسنة الجارية ، و الثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) ، و تتضمن العناصر المرتبطة بالوضع المالية للمؤسسة¹

ثانيا : مكونات الميزانية المالية :

طبقا للنظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تظهر بصفة مستقلة عناصر الأصول و الخصوم التي تصنف على أساس مبدأ السيولة – الاستحقاق كما تصنف الأصول و الخصوم إلى²:

الأصول غير الجارية : هي الأصول المخصصة لاستعمالات الكيان مثل التثبيتات العينية و المعنوية ، أو يتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد

الأصول الجارية : هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية ، إضافة إلى العملاء و النقديت

الخصوم غير الجارية : عبارة عن الالتزامات الراهنة التي يتوقع تسديدها بعد 12 شهرا الموالية لنهاية الدورة المحاسبية أي أنها طويلة و متوسطة الأجل منها : القروض ، ديون مالية

الخصوم الجارية : عبارة عن التسديدات الراهنة التي يتم تسديدها 12 شهرا الموافقة للدورة المحاسبية أي أنها قصيرة الأجل و منها : موردون ، ديون اجتماعية....

الأموال الخاصة : الفرق بين أصول المؤسسة و خصومها منها : رأس المال ،علاوات ، احتياطات

ثالثا : أنواع الميزانية المالية

تنقسم الميزانية المالية بدورها إلى نوعين الميزانية المالية حسب الطبيعة و حسب الوظيفة و منه سوف نتطرق أولا إلى:

¹ شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع 2013، ص: 63
² حمو زعبي، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019 ، ص23 .

الفصل الأول

1 - الميزانية المالية حسب الطبيعة

شكل رقم (01) : جدول الأصول حسب الطبيعة

N-1 صافي	N صافي	N إهلاك الرصيد	
			أصول غير جارية تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات مالية مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
			مجموع لأصل غير جارية
			أصول جارية الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و مشابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات الموجودات و مشابهها لأموال الموظفة و لأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
			مجموع الأصول الجارية
			المجموع العام للأصول

المصدر : حمو الزعبي ، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، جامعة الجزائر 3 ، ص 27 ،
2020/2019 .

الفصل الأول

الشكل رقم (02): جدول خصوم حسب الطبيعة

N-1	N	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية / (نتيجة الصافية حصة المجمع) حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية مجموع
		الخصوم غير جارية ضرائب ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسابقا
		مجموع الخصوم غير جارية
		الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
		مجموع الخصوم الجارية
		مجموع الخصوم

المصدر : حمو الزعبي ، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، جامعة الجزائر 3 ، ص 27 ،
2020/2019 .

الفصل الأول

ثانيا : الميزانية المالية الوظيفية

الشكل رقم (03): جدول الأصول حسب الميزانية الوظيفية المختصرة

N-1	N	الأصول
		الاستخدامات الثابتة
		الأصول متداولة
		الاستغلال
		خارج الاستغلال
		الخزينة
		مجموع الأصول

المصدر : شكري معمر سعاد ، محاضرات في التسيير المالي ، جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة ،
2020/2019 ، ص 89 .

الشكل رقم (04): جدول الخصوم حسب الوظيفة

N-1	N	الخصوم
		الموارد الدائمة
		الخصوم متداولة
		لاستغلال
		خارج للاستغلال
		الخزينة
		مجموع الخصوم

المصدر : شكري معمر سعاد ، محاضرات في التسيير المالي ، جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة ،
2020/2019 ، ص 89 .

الفرع الثاني : حسابات النتائج

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية ، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات و الأنشطة من ربح أو خسارة

مفهوم جدول حسابات النتائج : لا يمكن حصر التحليل المالي في دراسة الميزانية فقط ، لكن يجب دراسة جدول حسابات النتائج للقيام بدراسة مالية شاملة و قريبة من الودائع ، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال جدول حسابات النتائج تحديد مستوى نشاط المؤسسة و توضيح العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات و الأنشطة (من ربح و خسارة)¹ ، كما يعتبر حساب النتائج كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية ، الغرض منه تحليل نتيجة السنة ، وهو قائمة مالية تبين ملخص الأعباء و الإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية و تتمثل عناصر جدول حسابات النتائج فيما يلي :

أولاً : الإيرادات هي

- ✓ رقم الأعمال: هو الإيرادات المتأتية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة، و يشمل مبيعات منتجة المؤسسة
- ✓ التغير في المخزون: يسجل كل التغيرات التي تحدث في الإنتاج المخزن و يمكن أن يكون موجبا أو سالبا حسب التغير بالزيادة أو النقصان.
- ✓ الإنتاج المثبت : و يشمل تنبيئات المؤسسة سواء المادية أو المعنوية ، و يكون هذا الحساب دائما بقيم التنبيئات المادية أو المعنوية وفق تكاليف الإنتاج ضمن الأصول الغير متداولة ، و دائما بقيمة المصاريف الملحقة كالنقل و التركيب
- ✓ إعانات الاستغلال : و تشمل إعانات التوازن و أخرى للاستغلال
- ✓ إنتاج السنة المالية : و تشمل مجموع الحسابات ح/70+ح/71+ح/73+ح/74
- ثانياً: الأعباء و تشمل مجموع الحسابات ح/70+ح/71+ح/73+ح/74
- المشتريات المستهلكة : و تشمل مشتريات المواد الأولية المستهلكة و البضاعة المباعة و التموينات الأخرى المستهلكة
- ✓ الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى : و يشمل مصاريف الإيجار و الصيانة و التأمينات و الإشهار... الخ

- ✓ أعباء المستخدمين : و تشمل مصاريف الأجور و الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور و المكافآت ح/628 أعباء أخرى للمستخدمين
- ✓ الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة : و يشمل الضرائب و الرسوم المماثلة
- ✓ الأعباء التشغيلية الأخرى: و يضم حسابات الخاصة ببرامج الإعلام الآلي
- ✓ مخصصات الإهلاكات و المؤونات : يكون لدينا مقابل جعل حساب الإهلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا
- ✓ إستهلاكات السنة المالية : و تشمل بجمع ح/60+ح/61+ح/62¹

شكري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره ، ص104¹

الفصل الأول

الجدول رقم (01): شكل حساب النتائج حسب الطبيعة .

البيان	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة		
تغيرات المخزون		
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية		
مشتريات المستهلكة		
الخدمات الخارجية و إستهلاكات الأخرى		
2- استهلاك السنة المالية		
3- القيمة المضافة لاستغلال (2-1)		
أعباء المستخدمين		
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة		
4- إجمالي فائض لاستغلال		
المنتجات العملية		
لأعباء العملية		
المخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		
لاسترجاع على خسائر القيمة والتموينات		
5- النتيجة العملية		
المنتجات المالية		
لأعباء المالية		
6- النتيجة المالية		
7- النتيجة العادية قبل الضرائب		
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة عن تغيرات النتائج العادية		
مجموع منتجات لأنشطة العادية		
مجموع أعباء لأنشطة العادية		
8- النتيجة الصافية لأنشطة العادية		
العناصر غير العادية (المنتجات)		
العناصر غير العادية (الأعباء)		
9- النتيجة غير العادية		
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، إتفاقات دولية ، قوانين و مراسيم ، العدد 19 ،
25 مارس 2009 ، ص 24-ص 25

الفرع الثالث : جدول التدفقات النقدية للخزينة

تعريف : يمكن تعريف جدول تدفقات الخزينة على أنه قائمة توضح حركة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة معينة ، و تركز على الأنشطة الرئيسية للمؤسسة سواء كانت استثمارية أو تشغيلية أو تمويلية ، إذ تقوم بتزويد مستعملي القوائم المالية بمعلومات عن النقد المستلم و المدفوع خلال الفترة المالية¹ ، كما يبين قدرة المؤسسة على توليد السيولة التي سوف تقابل الالتزامات حسب وقت استحقاقها، و من ثم تساعد على التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف الطارئة² .

متطلبات إعداد جدول تدفقات الخزينة :

يتكون جدول تدفقات الخزينة من التدفقات الناتجة الآتية من الأنشطة الثلاثة للمؤسسة ، وهي : الأنشطة التشغيلية ، الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية ، هذا التصنيف سيسمح لمستخدمي القوائم المالية من تقدير أثر كل نشاط من تلك الأنشطة على الأداء المالي للمؤسسة .

و لإعداد و تجهيز جدول تدفقات الخزينة يجب توفر المعلومات التالية :

- ✓ ميزانيتين متتاليتين ، و باعتبار أن ميزانية الدورة المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تظهر فيها بيانات مالية عن السنة الجارية و السنة السابقة ، مما يسهل معرفة التغير في رصيد كل عنصر من عناصر الميزانية ، وبالتالي يكفي الاعتماد على ميزانية واحدة
- ✓ جدول حساب النتائج ، المتضمنة عناصر النواتج و الأعباء ، النتائج الوسيطة ، و النتيجة الصافية للدورة المدروسة
- ✓ المعلومات الإضافية، التي يتم الحصول عليها من ملحق القوائم المالية وهي القائمة الخامسة حسب النظام المحاسبي المالي.

¹ يوسف فاشي ، محمد أبركان ، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة ، دراسة حالة البويرة، المجلد 2020/16،

ص : 102

² سلمان حسين الحكيم ، تحليل القوائم المالية ، دار و مؤسسة مرسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا - دمشق ، 2017 ، ص 41 ، ص 42

الجدول رقم (02): شكل جدول التدفقات الخزينة

N-1	N	البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
		تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
		تغير الخزينة (أ + ب + ج)
		الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
		الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: بادي عبد المجيد، عزواني ناصر، المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة، جامعة الاغواط، العدد الاقتصادي، المجلد 07، 01جانفي 2016 ص:04

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والأداء بالإضافة إلى أهميته وأهداف تقييمه وأيضا العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي .

المطلب الأول : تعريف الأداء المالي ومعايير

الفرع الأول : تعريف الأداء المالي

هناك العديد من التعريفات للأداء المالي التي وردت نذكر منها ما يلي:

يعرف الأداء المالي بأنه ، وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الأصول ، الخصوم ، كما أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ، ويعكس كقاعدة السياسية التمويلية للمؤسسة¹ .

يمكن تعريفه بمدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف² .

يعبر الأداء المالي على استخدام المؤشرات المالية المختلفة للتحقق من مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة مسبقا ، كما أنه يعكس استمراريته وفقا للمقاييس عديدة منها تطور المبيعات ، الأرباح التشغيلية، العائد على رأس المال³ .

مما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي مفهوم واسع وشامل مستمر يهدف إلى استغلال المنشأة لمواردها المالية والبشرية والمادية بما يتلاءم مع الظروف الداخلية والخارجية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية .

الفرع الثاني : معايير الأداء المالي

تعرف المعايير على أنها أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما ، وتمثل هذه المعايير في التالي

1- المعايير المطلقة (النمطية) : هي المعايير التي تستخدم للحكم بموجبها على وضع المؤسسة على اختلاف نوعها وعمرها ووقت التحليل ، وتأخذ شكل قيم ثابتة لنسب معينة متفق عليها بين الشركات مثل: نسب التداول (2) مرة .

2- معايير الصناعية : معايير تتخذها صناعة معينة كقياس للحكم على سلامة النسبة المالية وتوضع هذه المعايير من قبل غرفة الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد .

3- المعايير التاريخية : تعتمد على دراسة أداء المؤسسة لعدة سنوات متتالية في الماضي واعتباره معيارا لتقييم أدائها الحالي واتجاهاته ، ويستخرج من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسبة معينة في فترات سابقة واتخاذ هذا المعدل كمعيار للحكم على النسبة المستخرجة ، وسيعتمد هذا المعيار في بحثنا هذا بتقييم أداء الشركات ل 8 سنوات متتالية

¹تومي ابراهيم ،المسعود ربيع ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 ، العدد ، 02 ، جوان 2021 ، ص 601 .

²خالد سيف الإسلام بوخلخال، علل بن ثابت ، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2013-2676) ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 146 .

³ بويزة عبيد مريم ،عبيرات مقدم ، تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج للتنبؤ بالفشل المالي ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 05 / العدد 01 ، 2022 ، ص 272 .

4- المعايير المستهدفة أو المخططة (المعايير الوصفية) : وهي نسب تستهدفها المؤسسات لتحقيقها من خلال الموازنات ، وتقارن النسب المتحققة مع تلك المستهدفة ، فتبرز الابتعاد بين الأداء الفعلي والخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة¹.

المطلب الثاني : تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة

يتكون المطلب الثاني من فرعين تتمثل في

الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه : قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول ، المطلوبات ، حقوق المساهمين ، النشاط التشغيلي الخ) ، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر ، وبالتالي تحديد مدى متانة مركزها المالي².

يعبر تقييم الأداء المالي عن قياس ومراجعة النتائج مقارنة بالأهداف مع تحليل العوامل المؤثرة على النتائج، ويعد التقييم حكم على إدارة الموارد المتاحة للمؤسسة وقياس للنتائج المنتظرة ،

وبهذا فمفهوم تقييم الأداء المالي مقتصر على استعمال مؤشرات مالية تعكس انجاز أهداف المؤسسة ، وترتكز عملية التقييم للأداء المالي على ضرورة وجود أهداف محددة مسبقا³.

ويعرف أيضا تقييم الأداء المالي على أنه : تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا⁴.

من خلال ما سبق يمكن تعريفه بأنه قياس الأداء المالي المنجز ومقارنته بالأداء المخطط بواسطة مجموعة من المؤشرات والمعايير، للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في مساعدة الإدارة المالية على تحقيق الأغراض التالية :

- تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية بشكل عام ويتم ذلك عن طريق :

- ❖ تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.
- ❖ تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين .
- ❖ مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع المخطط لها وتحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها.

- يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة .

¹د.عبد الفتاح سعيد السرطاوي ، عادل عيسى حسان ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 04/العدد 02 ، 2019 ، ص 152.

² أمينة بوتواتة ، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 83 .

³ زهراوي عفاف ، صويلح اميمة ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 07 ، العدد 02 ، سبتمبر 2022 ، ص 516 .

⁴ حسينة معاش ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 57 .

- يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية للمؤسسة في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لنصح الانحرافات حيال حدوثها.

- يساعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة في إعطاء صورة عن علاقتها مع المؤسسات الأخرى .
- يساعد تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية .
- تتعرض الكثير من المؤسسات إلى الفشل وهذا نتيجة لسوء تسيير الإدارة المالية ، ويأتي دور تقييم الأداء المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجته¹.

المطلب الثالث : أهداف والعوامل تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يتمثل تقييم الأداء المالي بمراجعة النتائج مقارنة بالأهداف المتوصل إليها حيث في هذا المطلب قمنا بإبراز أهداف و المؤشرات لتقييم الأداء للمؤسسة.

الفرع الأول : أهداف تقييم الأداء المالي

- تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف ، أهمها :
- توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها .
- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار في العمل .
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة .
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها .
- تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة².

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في :

أولاً : الهيكل التنظيمي هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات . حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات في الشركات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي تنتج عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

¹ حمزة بوكفة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 217 .

² شريف غياط ، مهري عبد المالك ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المر دودية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 24- (2) ، 2014 ، ص 140 .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية .

ثانيا : المناخ التنظيمي هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء ، و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية ، و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات .

ثالثا : التكنولوجيا هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للوصفات التي يطلبها المستهلك ، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية ، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة¹.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك سبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

رابعا : الحجم يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية .

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عاقلًا لأداء المؤسسات ، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها أقل فعالية ، و إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد عدد المحليين الماليين المهتمين بها ، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء هي علاقة طردية².

¹ أسماء بوزاغو ، بن عومر سنوسي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06 ، عدد 01 ، 2020 ، ص 326

² محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 48

المبحث الثالث : التحليل المالي انطلاقاً من الميزانية الوظيفية

تعتبر عملية التحليل المالي الوظيفي أحد ركائز التي تشكل محور أساسياً لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، وذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى التحليل المالي بالميزانية الوظيفية ومؤشرات التوازن المالي الوظيفي وكذا النسب المالية الوظيفية .

المطلب الأول : مفهوم التحليل من منظور الوظيفي

بعدما تكلمنا سابقاً عن التحليل المالي بصفة عامة سوف نتطرق الآن بالنسبة إلى المنظور الوظيفي .

الفرع الأول : التحليل المالي الوظيفي

يعتبر التحليل من المنظور الوظيفي إحدى طرق التحليل المالي ، يقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ، وطبقاً لهذا الأخير المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي ومالي يضمن تحقيق مجموعة من الوظائف أهمها : التمويل الاستثمار والاستغلال ، وبالتالي تتولد عنه 3 وظائف أساسية هي : وظيفة الاستثمار ، وظيفة الاستغلال ، وظيفة التمويل .

أولاً : وظيفة الاستغلال

يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل و تكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أم مختلطةإلخ ، كما تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع ، والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديون اتجاه الموردين ، وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية :

- مرحلة التمويل بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط.
- مرحلة التخزين الأولي.
- مرحلة الإنتاج أو التصنيع.
- مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة.
- مرحلة البيع والتوزيع .

ثانياً : وظيفة الاستثمار

يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية ، وذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل الذي يحقق المراد دودية والفعالية الاقتصادية ، تتكون وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين هما حيازة الاستثمار أو التنازل عن الاستثمار¹ .

أ- حيازة الاستثمار: وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والى ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).

¹إسدادات كريمة ، التسيير المالي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم ، 2022/2021 ، ص 38ص39

ب - التنازل عن الاستثمار: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الإهلاك المحاسبي ، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي أي العجز في الخزينة .

ثالثا: وظيفة التمويل

يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة، وتتمثل المصادر الأساسية للتمويل في المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للتمويل.

أ - المصادر الداخلية : تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة و الإهلاكات المؤونات والي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول .

ب - المصادر الخارجية : عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية و أهم هذه المصادر ما يلي :

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض

- القيام برفع رأس المال : و يعنى ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب ، وتقاسم الأرباح أو الخسائر)¹ .

الفرع الثاني : الميزانية الوظيفية

تعتبر الميزانية الوظيفية أداة للتحليل المالي بقيد فيها الموارد و الاستخدامات بالقيم الإجمالية و ترتب فيها الموارد حسب الترتيب الوظيفي و سنتطرق إليها فيما يلي :

أولا : مفهوم الميزانية الوظيفية

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية ، سينجز عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل ، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية² .

¹دردوري لحسن ، محاضرات في التشخيص المالي ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2015/2014 ، ص 27

²محمد البشير بن عمر ، التحليل المالي المعمق ، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة ومحاسبة التدقيق ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2021/2020 ، ص 26 .

ثانيا : مستويات الميزانية الوظيفية

توجد أربعة مستويات للميزانية الوظيفية هي:

أ- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي FRNG) :

يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة والطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل (خصوم غير جارية) ، بالإضافة إلى الإهلاكات المؤنات والاحتياطيات ، أما الاستخدامات المستقرة (الأصول غير جارية) تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة (معنوية ، مادية ، مالية) ، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية .

ب - مستوى الاستخدامات للاستغلال وموارد للاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال) :

يتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من مخزون وعملاء وغيرها وموارد دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردين وحسابات الملحقة وضرائب وغيرها .

ج- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال) :

يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع استثنائي) .

د - مستوى الخزينة الصافية :

تتمثل في استخدامات الخزينة وموارد الخزينة¹ .

ثالثا : بناء الميزانية الوظيفية :

يتم بناء الميزانية الوظيفية من خلال إعادة ترتيب عناصر الأصول والخصوم من الميزانية المحاسبية كما يلي:

¹ابنية محمد ، محاضرات في التحليل المالي ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2018/2019 ، ص 29 .

الفصل الأول

1-إعادة ترتيب عناصر الأصول : يتم إعادة ترتيب عناصر الأصول حسب المؤشر الوظيفي كما يلي :

الجدول رقم (03) : نموذج عناصر الأصول حسب الوظيفة

عناصر الأصول	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
التثبيات : - معنوية - مادية - مالية	عبارة عن عناصر تضمن سير النشاط العادي للمؤسسة	الاستخدامات المستقرة
- المخزونات	عناصر تساهم في دورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
- الزبائن - تسبيقات للموردين - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها - تسبيقات للمستخدمين - مدينون آخرون للاستغلال - أعباء تمثل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بدورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
- مدينون آخرون - أعباء تمثل تسبيقات خارج الاستغلال	هي عبارة عن حقوق خاصة بخارج دورة الاستغلال	استخدامات خارج الاستغلال
- الخزينة الموجبة	هي عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري (الحسابات المالية)	استخدامات الخزينة

حيث يحتوي هذا الجدول (عناصر الأصول حسب الوظيفة) على الاستخدامات المستقرة التي هي التثبيات : المعنوية ، المادية ، المالية و استخدامات الاستغلال و خارج الاستغلال وكذا استخدامات الخزينة التي تتمثل في (البنك ، الصندوق ، و الحساب الجاري)¹

¹ بنينة محمد نفس مرجع سابق ذكر ، ص 30 .

2- إعداد ترتيب عناصر الخصوم :

عناصر الخصوم	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
الأموال الخاصة	عبارة عن وسائل مالية التزام بها الشركاء أو المستغل	موارد دائمة
- مؤونة المخاطر - الإهتلاكاتالمؤونات للأصول	هي عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	موارد دائمة
- القروض البنكية	ديون مالية طويلة الأجل تستخدم في تمويل التثبيات	موارد دائمة
- الموردون - تسبيقات الزبائن - موردو السندات الواجب دفعها - ديون ضريبية واجتماعية - دائنون آخرون للاستغلال - نواتج تمثل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالاستغلال	موارد الاستغلال
- ديون جبائية (ضريبة على الأرباح) - دائنون آخرون - نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال - فوائد القروض	عناصر تخص موارد خارج الاستغلال	موارد خارج الاستغلال
الخزينة السالبة	الإعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	موارد الخزينة

كما أن عناصر الخصوم يتكون من مجموعة الموارد الدائمة و موارد الاستغلال و خارج الاستغلال مثلا ما هو موضح بالتفصيل في الجدول أعلاه¹

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية المفصلة كما يلي :

¹ نفس المرجع سابق ذكر ، ص30

الفصل الأول

الجدول رقم (04) : الميزانية الوظيفية المفصلة

المبالغ	الخصوم (موارد)	المبالغ	الأصول (استخدامات)
	موارد دائمة		استخدامات المستقرة
	- رؤوس أموال خاصة - احتياطات - إهلاكات مؤونات - مؤونات الخسائر والأعباء - نتيجة الدورة الصافية - ديون مالية طويلة		- تثبيبات معنوية - تثبيبات مادية - تثبيبات مالية (تثبيبات خارج الاستغلال بالقيم الاجمالية)
	مجموع موارد دائمة		مجموع استخدامات المستقرة
	موارد جارية (متداولة)		استخدامات جارية (متداولة)
	<u>موارد الاستغلال</u> موردون وما يلحق بهم <u>موارد خارج الاستغلال</u> ديون أخرى (موردو التثبيبات) موارد الخزينة الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)		<u>استخدامات جارية الاستغلال</u> - (استخدامات الاستغلال بالقيم الاجمالية) - المخزونات - زبائن وما يلحق بهم <u>استخدامات جارية خارج الاستغلال</u> <u>بالقيم الإجمالية</u> مدينون لا يتعلقون بالنشاط الأساسي <u>استخدامات الخزينة</u> النقدية (البنك ، الصندوق ، حساب جاري البريد .. الخ)
	مجموع الموارد جارية		مجموع استخدامات الجارية
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : كيجلي عائشة، سلمة بن شته فاطمة ، مطبوعة التسيير المالي 1 ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2019/2018 ، ص 12 .

ولحساب النسب المالية سوف نعتمد على الميزانية الوظيفية المختصرة المعبرة بالنسب كما هو مبين في الجدول التالي¹

¹سعيدة بورديمة ، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2015/2014 ، ص 26 ص 28 ،

الفصل الأول

الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الأصول

الجدول رقم (05) : الميزانية الوظيفية المختصرة المعبرة للنسب

الاستخدامات	المبلغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة		
استخدامات الاستغلال		
استخدامات خارج الاستغلال		
استخدامات الخزينة		
مجموع الاستخدامات		

المصدر: عميروش بوشلاغم ، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، المجلد 31 ، عدد 1 ، جوان 2020 ، ص 194 .

الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الخصوم

الموارد	المبلغ	النسبة
الموارد الدائمة		
موارد الاستغلال		
موارد خارج الاستغلال		
موارد الخزينة		
مجموع الموارد		

المصدر: عميروش بوشلاغم ، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، المجلد 31 ، عدد 1 ، جوان 2020 ، ص 195 .

المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي الوظيفي

تعتبر المؤشرات التوازن المالي أدوات لتحليل الميزانية الوظيفية

الفرع الأول : تعريف التوازن المالي

تسعى كل مؤسسة لتحقيق التوازن المالي كهدف رئيسي، ليتمكنها من مواجهة التزاماتها عند مواعيد استحقاقها، وبالتالي تجنب عدم التسديد أو عدم الملائمة.

ويعرف التوازن المالي " في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحكام المطلوبة بأحسن و بأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق توازننا ماليا جيدا، أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة ، بتواريخ استحقاقها وتجنبها لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال¹.

الفرع الثاني : مؤشرات التوازن المالي

تتمثل المؤشرات المالية في رأس المال العامل والاحتياج والخزينة

أولا- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

المؤشرات المالية من المنظور الوظيفي عبارة عن رأس المال العامل الصافي الإجمالي ، وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة .

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين وهما :

أ – حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية : حسب هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يعرف على أنه "ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة ES) باستخدام الموارد الدائمة (الموارد الدائمة RD)" .

2

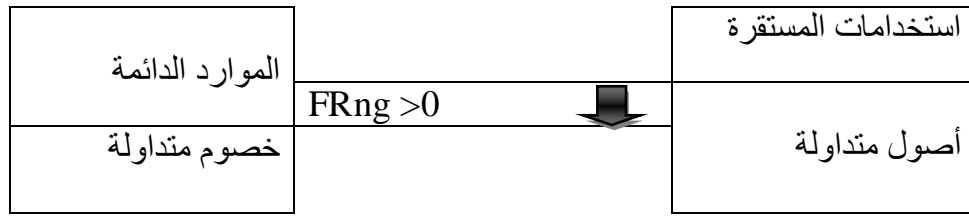
حسب هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يحسب كما يلي

$$FRng = RD - ES$$

يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي :

- رأس المال العامل موجب : في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن فائض الموارد الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الاستخدامات المستقرة ، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استخداماتها المستقرة بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل .

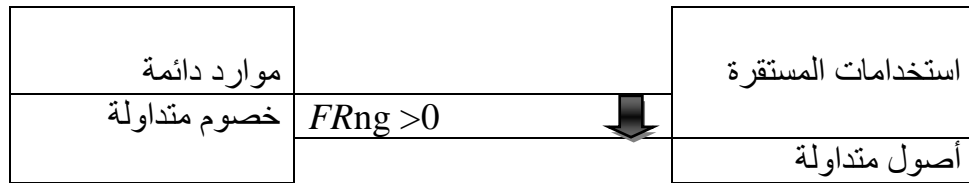
¹مسعود بويباون ، تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت ، الأفاق للدراسات الاقتصادية جامعة أم البواقي ، الجزائر ، العدد 06 ، المجلد 02 السنة 2021 ، ص 199
مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، سنة 2008 ، ص 332



- رأس المال العامل المهدوم : وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة ، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .



- رأس المال العامل سالب : في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، حيث تلبى جزء من هذه الاحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل¹.



ب - حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي $FRng$ من أدنى الميزانية : يتمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي حسب هذه الطريقة في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة والتي يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل ، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أدنى الميزانية وفق العلاقة التالية :

¹ منصف شرفي ، عميروش بوشلاغم ، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، المجلد 31 - عدد 1 - جوان 2020 ، ص 191 .

Frangé رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة (أصول م إ + أصول م خ إ + خ أ)
الإجمالي - الخصوم المتداولة (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال + خزينة الخصوم)

حسب هذه الطريقة يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي :

- رأس المال العامل موجب $FRng > 0$: أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الصافي الإجمالي ، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة .

- رأس المال العامل معدوم $FRng=0$: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز ، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث .

- رأس المال العامل سالب $FRng < 0$: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير .

ثانيا : الاحتياج في رأس المال العامل BFR

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر. مثل المخزونات، حقوق الموردين. ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما ويتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية¹.

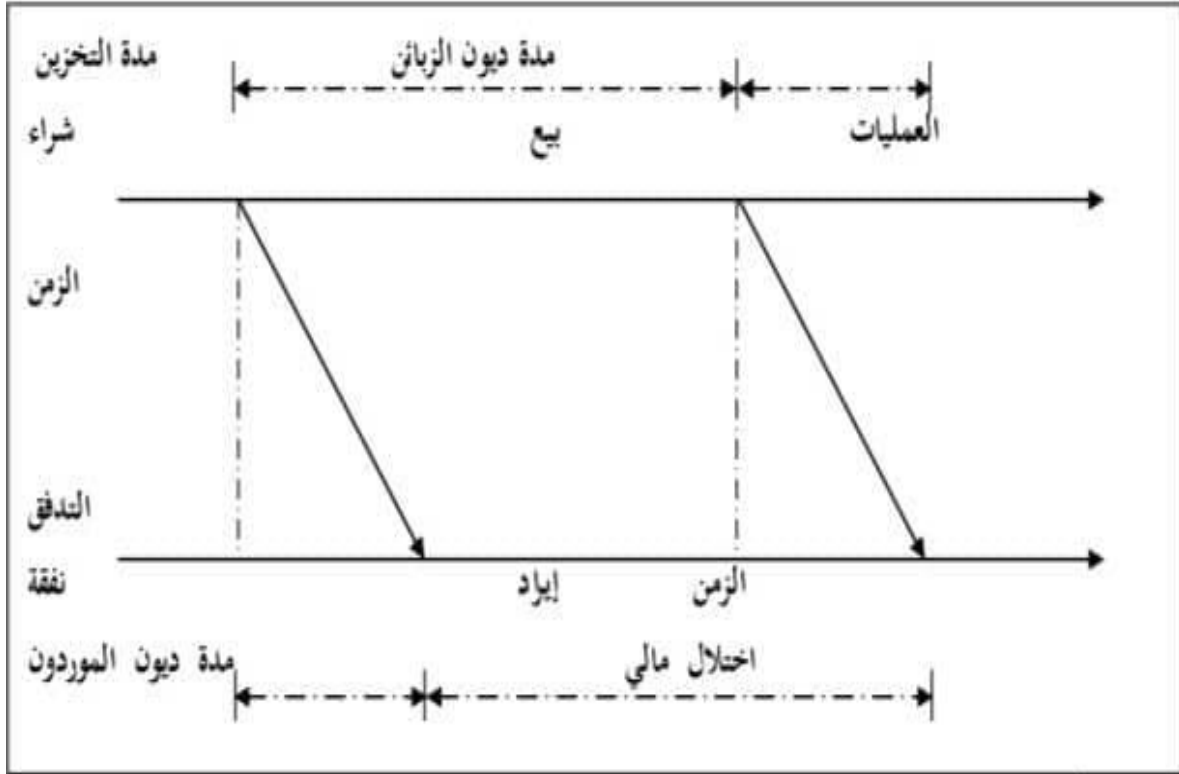
فالاحتياج في رأس المال العامل يساوي الفرق بين العناصر التالية للميزانية الوظيفية :

- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ومدينون الأصول الجارية ، - الديون الجارية .

يمكن تمثيل كيفية نشوء الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الشكل الموالي الذي يبين الاختلال المنشئ للاحتياج في رأس المال العامل

¹خيري عبد الكريم، باكرية علي، خيري عمار ، تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من المنظور الوظيفي للميزانية ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، أكتوبر 2019 ، ص 37

الشكل رقم 01: الاختلال المنشئ للاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: خيرى عبد الكريم ، بكارية علي ، خيرى عمار، تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من المنظور الوظيفي للميزانية دراسة حالة مؤسسة NCA الروبية ، مجلة دراسات المحاسبية و المالية المتقدمة ، مجلد 03 ، العدد 02 ، 2019 ، ص: 37

الفصل الأول

وعند حساب الاحتياج في رأس المال العامل يمكن أن نميز بين الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال وهم كالتالي

أ – حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي : فإنه يمكن حسابه كما يلي :

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال})$$

ب- تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي : يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي حسب دورة الاستغلال إلى : الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRhex والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex.

ب.1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRhex: يعتمد في حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال على عناصر الاستغلال ، وحسابه مهم جدا للمؤسسة لأنه يعبر عن احتياجات محددة ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة ، ويحسب كما يلي :

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

أو

$$\text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

ب.2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex : يعتمد في حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال على عناصر خارجة عن استغلال المؤسسة ، ويحسب كما يلي ¹:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{مدينو خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

أو

$$\text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

بذلك فإن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي عبارة عن مجموع كل من الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال خارج الاستغلال ، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

¹خيري عبد الكريم، باكرية علي، خيري عمار ، نفس المرجع سابق ذكر ، ص 38 .

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex} \\ + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex}$$

يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال الحالات التالية :

- $BFR > 0$ إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة يعاب على المسير في هذه الحالة انه لم يبحث عن موارد قصيرة الأجل والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة أو معدومة أحيانا .

- $BFR < 0$ في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة يعاب على المسير في هذه الحالة أنه لم يستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال وبالتالي زيادة نشاط المؤسسة .

$$- BFR = 0 \text{ موارد الدورة} = \text{احتياجات الدورة}$$

3- الخزينة الصافية T_n :

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي لتمويل العجز في تمويل احتياجات دورة استغلال وغيرها (الاحتياج في رأس المال العامل)، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون خزينة موجبة ، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي الحالة العجز في التمويل .

يعتبر تسيير الخزينة محور الأساسي في تسيير السيولة ، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية ، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها . كما أن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة استغلال ، وأن تسرع المسير في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء بالالتزامات يحرم المؤسسة من ميزة مدينيها¹.

ويمكن حساب الخزينة الصافية انطلاقا من طريقتين أساسيتين ، الأولى تعتمد على عناصر الميزانية ، والثانية تعتمد على معادلة التوازن المالي .

أ- حساب الخزينة الصافية انطلاقا من عناصر الميزانية : تعتمد هذه الطريقة على عناصر الميزانية والمتمثلة في خزينة الأصول وخزينة الخصوم ، حيث يمكن حساب الخزينة الصافية كما يلي :

$$\text{الخزينة الصافية } T_n = \text{خزينة الأصول AT} - \text{خزينة الخصوم PT}$$

ب - حساب الخزينة الصافية انطلاقا من معادلة التوازن : تعتمد هذه الطريقة على المعادلة الأساسية للتوازن المالي ، والتي تعتبر كشرط من خلالها يتم الحكم على التوازن المالي داخل المؤسسة وتكتب المعادلة التوازن كما يلي

¹ نفس المرجع السابق الذكر ، ص 39 .

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

- الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFR

يمكن استنتاج وضعية الخزينة بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد :

- **الخزينة موجبة** : إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس العامل ، هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية . وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيمة استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد أجال الزبائن أو تقدم تسهيلات في التسديد .

- **الخزينة سالبة** : إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل ، هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها ، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز ، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية ، أو بعض من مواردها .

- **الخزينة الصفرية (المثلى)** : إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا ، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

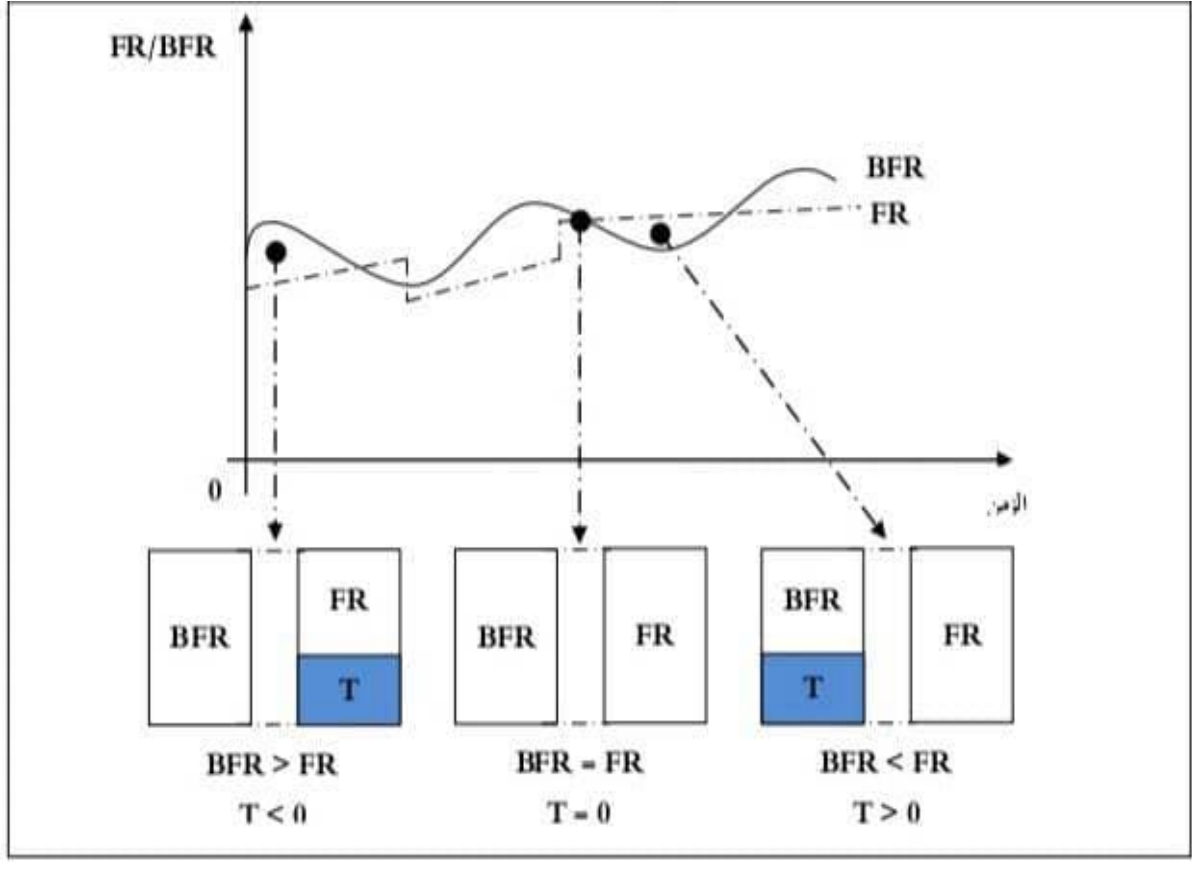
غير أنه في التسيير اليومي للخزينة يمكن إيجاد عراقيل ومشاكل خلال فترات من السنة ، كأن يكون

النشاط موسميا نتيجة ارتفاع احتياجات رأس المال العامل أو وجود احتياجات خارج الاستغلال¹ .

وانطلاقا من المعادلة الأساسية للتوازن يمكن التمييز بين الحالات الثلاث المختلفة للخزينة الصافية ، كما يوضحها الشكل الموالي :

¹ نفس مرجع سابق ذكر ، ص 39 .

الشكل 02: حالات الخزينة الصافية



المصدر: خيرى عبد الكريم ، بكارية علي ، خيرى عمار، تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من المنظور الوظيفي للميزانية دراسة حالة مؤسسة NCA الروبية ، مجلة دراسات المحاسبية و المالية المتقدمة ، مجلد 03 ، العدد 02 ، 2019 ، ص38

الفرع الثالث : شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي ، يجب أن يتحقق ما يلي :

الشرط الأول $FRng > 0$: ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة ، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة .

الشرط الثاني $FRng > BFRg$: أي أن $FRng$ يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة " دورة الاستغلال " .

الشرط الثالث $Tng > 0$ (خزينة موجبة): ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات¹ .

المطلب الثالث : تحليل الأداء المالي عن طريق النسب

يعد التحليل بأسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي والوظيفي التي هي أكثر شيوعا في عالم الأعمال ، لأنه يوفر عدد كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة في تقييم أداء الشركة .

الفرع الأول : مفهوم النسب المالية

هناك عدة تعاريف للنسب المالية يمكن ذكر أهمها فيما يلي²:

يهتم المستثمرون و الشركات و الإدارات المالية و مكاتب الاستثمارات الإدارية و المحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها أداة من أدوات قياس الأداء و الظروف المالية للشركات في وقت ما أو خلال سنة مالية ما .

تقوم النسب المالية على فكرة اختبار و مقارنة و تفسير العلاقات المتداخلة بين القوائم المالية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) ، و يجب اعتبارها بداية سلسلة من التحليلات المالية المعمقة . إذ يجب اختيار تلك العلاقات المنطقية وفق النظرية العامة للإدارة المالية أي تجنب المقارنات الغير منطقية .

ومنه نستنتج أن النسب المالية هي تلك النسبة التي تقوم بإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي "الميزانية " أو قائمة الدخل " جدول حسابات النتائج " ، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية .

¹ بن البار موسى ، بوساق أمين ، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 04/ العدد : 01 ، 2019 ، ص 65 ، محمود عبد الفتاح رضوان ، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للنشر ، سنة 2014 ، ص 60²

الفرع الثاني : أهمية النسب المالية

تتلخص أهمية النسب المالية فيما يلي :

- تحديد قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية .
- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة .
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها .
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية .
- ولتحقيق هذه الجوانب لابد أن يتوفر بالنسب المالية ما يلي :
- أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة .
- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة والمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما¹.

الفرع الثالث: أنواع النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات ، حيث تقيس كل مجموعة جانب من الأداء التشغيلي للشركة وتمثل فيما يلي :

1- نسب السيولة : تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل ، وتمثل في²:

- **نسب التداول:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \text{ (ديون قصيرة)}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيرة ، بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة .

¹صافية بومصباح ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 08 / العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 223 .
خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن- عمان ، سنة 2010 ، ص 62²

- **نسب السيولة السريعة** : وتسمى بنسبة السيولة المختصرة ، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ماعدا المخزون وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية للمؤسسة .

- **نسبة النقدية** : تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في اي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسب النقدية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها ، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة .

- **رأس المال العامل** : يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذلك فإنه يعرف أيضا بصافي رأس مال العامل ويستخدم كمؤشر للحكم على قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

¹مصطفى عوادي، منير عوادي ، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي ، جامعة الوادي و جامعة مرسلبي عبد الله تيبازة – الجزائر ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد الثاني العدد الأول السنة : 2021 ، ص 360 ص361 .

2- نسب المديونية : من أهم هذه النسب نذكر ما يأتي

- نسبة القروض إلى مجموع الأموال : وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة ، وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{القروض} / \text{الأموال (الموجودات)}$$

- نسبة القروض إلى حق الملكية : وتسمى أيضا بنسبة الملكية حيث من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر ، وتحسب من خلال العلاقة التالية¹ :

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \text{مجموع الالتزامات} / \text{مجموع حقوق الملكية}$$

3- نسب النشاط: تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام مواردها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات ، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

- معدل دوران الأصول : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق المبيعات، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

- معدل دوران الأصول الثابتة: يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال واستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} : \text{المبيعات} / \text{صافي الأصول}$$

- معدل دوران المخزون: ويقاس عدد المرات التي فيها بيع المخزون خلال السنة ، ويحسب حسب المعادلة التالية²:

¹مصطفى عوادي، منير عوادي ، نفس المرجع السابق ذكر ،ص 361 .
² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، دارا لمسيرة للنشر و الطباعة ، الطبعة الثالثة ، سنة 2011، ص 165

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون

- **معدل دوران المدينون**: قيس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع ، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التحصيل ، ويحسب حسب المعادلة التالية :

معدل دوران المدينون = تكلفة المبيعات - متوسط رصيد المدينون

حيث :

متوسط فترة التخزين: نبين عدد الأيام التي احتفظت بها الشركة بالمخزون قبل بيعه ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة: يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات ، ويشير المعدل المرتفع للنسبة إلى كفاءة ، ويحسب كما يلي ¹:

متوسط فترة التخزين = 360 / معدل دوران المخزون

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

4- **نسب الربحية**: تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية، ومن بين أهم هذه النسب ما يلي²:

- **معدل العائد على الموجودات**: وتعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها ، ويتم حسابها بالشكل التالي :

معدل العائد على الموجودات = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

¹ صافية بومصباح ، نفس المرجع السابق ذكر ، ص 224
جلال إبراهيم ، التحليل المالي في الأعمال التجارية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، سنة 2011 ، ص 166 ص 167

- **معدل العائد على حقوق الملكية** : وتسمى نسبة المرد ودية الصافية للأموال الخاصة ، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة ، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة ، حيث أنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **نسبة الربح الصافي**: وتقيس نشاط المؤسسة، وتبين هذه النسبة كفاءة المديرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الأعمال}}$$

- **نسبة هامش الربح**: تشير هذه النسبة إلى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار مباع ، وتحسب كما يلي¹ :

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

¹ نفس المرجع السابق الذكر ، ص 226

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية التحليل المالي ، حيث تبين لنا أن التحليل المالي أسلوب يتم من خلاله استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية باستخدام الأدوات و النسب المالية لغرض اتخاذ القرارات المستقبلية ، التي تهدف إلى الحكم على كفاءة الأداء من خلال تحديد المتغيرات الإيجابية و السلبية الناتجة من الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة ، كما وضحنا أهمية التوازن المالي لأن كل مؤسسة تسعى لتحقيقه كهدف رئيسي ، ليتمكنها من مواجهة التزاماتها عند مواعيد استحقاقها ، وبالتالي تجنب عدم التسديد أو عدم الملائمة ، بينما تقييم الأداء المالي يتمثل في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة أو المسطرة و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و تقييم أداء المؤسسة ، وهو كذلك عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه مقارنة بالغايات المرجوة ، كما تناولنا أيضا إلى التعرف على الميزانية الوظيفية وهي الميزانية التي تجزئ النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجر عنها مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل و مؤشرات التوازن المالي الوظيفي المتمثلة في رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI /VIR

تمهيد :

سوف نتطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية snvi وذكر جميع فروعها و مهامها الأساسية و كذا تقييم و مقارنة النتائج المتوصل إليها عن طريق التحليل المالي الوظيفي .

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية snvi

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة الهياكل

المبحث الثالث: دور المؤشرات و النسب المالية في التحليل المالي الوظيفي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية snvi

المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

تعتبر المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من أقدم و أكبر الشركات الجزائرية العاملة في مجال الصناعات الميكانيكية ، كونها تختص في صناعة الحافلات و الشاحنات كل هذه العوامل جعلت منها تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ، و حتى يتم التعرف أكثر على هذه المؤسسة سنقوم بتقديم لمحة عنها مع دراسة أهدافها و مهامها و هيكلها التنظيمي

المطلب الأول : لمحة تاريخية و تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف المؤسسة مع عرض أهم أهدافها و مراحل تطورها

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن SNVI

المرحلة الأولى (1957-1967):

عرفت هذه المرحلة أهمية كبيرة باعتبارها المرحلة الأولى و خلالها تم إنشاء الشركة الفرنسية BERLIET في الجزائر شهر جوان 1957 في إطار مشروع قسنطينة.

المرحلة الثانية (1967-1981)

بعد الاستقلال عرفت الصناعة الميكانيكية في الجزائر مرحلة تطور كبير فاستناد للمرسوم رقم 67/ 150 المؤرخ في 1967/01/03، حيث تم إنشاء المؤسسة الوطنية للألات الميكانيكية القادرة على تلبية الحاجات الحالية و المستقبلية أي تم إنشاء SONACOM و التي كانت تمتاز في تلك المرحلة بهيكل تنظيمي يتضمن 10 مؤسسات مستقلة لكن ملكيتها تعود للمؤسسة لأم و هذه المؤسسات هي :

- RBC المؤسسة الوطنية لإنتاج البراغي العدادات الحفريات
- DEI المؤسسة الوطنية لتوزيع التجهيزات الصناعية
- BVI المؤسسة الوطنية لتوزيع السيارات الخاصة
- ENF المؤسسة الوطنية للسباكة
- ENMTP المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية .
- ENRI المؤسسة الوطنية للمنشات الصناعية
- PAM المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي
- EMPH المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد البري و المالي
- ENPVP المؤسسة الوطنية لإنتاج العربات الخاصة
- SNVI المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

المرحلة الثالثة (1981-1995)

في هذه المرحلة أصبحت SNVI مؤسسة عمومية اجتماعية EPS وفي 1980/11/20 اجتمعت الجمعية العامة لإعادة هيكلة و هذا لدراسة حالة الاقتصاد الوطني تماشيا مع تطلعات البرنامج الاقتصادي المسطر من طرف السلطات العمومية الجزائرية حيث خرجت هذه الجمعية بمنشور رئاسي و هو رقم 13 المؤرخ في 1980/11/10 و الذي يحدد الإطار القانوني المنظم لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية .

و يمكن القول بأن SNVI هي وليدة BERLIET و هذا لأنها جاءت نتيجة لعملية إعادة هيكلة هذه الأخيرة و لها صفة المؤسسة الاجتماعية ذات ميزة اقتصادية حيث يتم تسييرها و إدارتها اعتماد على أسس و مبادئ لإدارة الاجتماعية المؤسسة GSE حيث تكون مطابقة للبرنامج الحكومي و لقد تم تأيد هذا الاختيار التنظيمي بفضل المجلس الوزاري رقم 81-342 المؤرخ في 1981/12/12

المرحلة الرابعة (1995-2005)

أصبحت SNVI في ماي 1995 مؤسسة عمومية اقتصادية حيث قامت بتغيير إطارها القانوني حيث تحولت إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EP ويتم تسييرها جماعيا و منه تم تنصيب SNVI في شكل مؤسسة بالأسهم SPA ذات رأس المال اجتماعي يقدر ب 2.2 مليار دينار جزائري

و بما أن أصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية وضعت تحت مراقبة المؤسسة القابضة العمومية للميكانيك، و هذا تطبيقا لسياسة إعادة الهيكلة المطبقة من طرف الدولة سنة 1994 و الموجه من طرف المجلس الوطني لمشركات الدولة (cape)

و في 30 جوان 2000 أصبحت المؤسسة العمومية القابضة للميكانيك و الإلكترونيك و هذا بتوحيد هولدينغ الميكانيك و هولدينغ الإلكترونيك كما أصبحت SNVI مؤسسة اقتصادية ، أي تغيير وضعها القانوني لتصبح مؤسسة عامة اقتصادية تحت عنوان موحد و بهذا قامت شركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي (2.2 مليون دينار) وتمتد المنطقة الصناعية لروبية على مساحة تقدر ب 315 هكتار و تعتبر بهذا أحد أبرز المركبات الهامة المنجزة بعد الاستقلال .

الفرع الثاني : تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

يعود ظهور المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية إلى 2 جوان 1957 وعلى بعد 30 كلم شرق العاصمة حيث اعتمدت المؤسسة الفرنسية (BERLIET) إقامة صناعة ثقيلة في الجزائر وشيدت مصنع لتركيب الشاحنات و الحافلات ، و في 15 أكتوبر 1958 خرجت أول شاحنة مركبة في الجزائر وفي سنة 1964 ساهمت الجزائر في هذه الشركة بنسبة 40 عن طريق الخزينة العمومية

و خلال سنة 1967 أنشئت الجزائر (SONACOM) بموجب المرسوم القانوني 150/67 بعدها قامت الحكومة باستثمار 2.5 مليار دينار جزائري ، من خلال بناء سبعة منشآت صناعية وفي نفس السياق بناء مصنع لشاحنات ، الحافلات بتقنيات متطورة ، بالإضافة إلى إمضائها أو عقد لها خلال هذه المرحلة شرعة شركة (SONACOM) في تحقيق أهدافها في الاستثمار التقني لنقل و التجهيزات الصناعية و البحث و تطوير الإنتاج

الفرع الثالث : مهام و أهداف المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعة SNVI

أولا :مهام مؤسسة SNVI:

- 1) النشاطات العملية : تتمثل في نشاطات الإنتاج وهي تحت مسؤولية المديرية الصناعية و تتولى الوحدات الإنتاجية مهمة إنتاج السيارات الصناعية من عملية إنتاج قطع السبابة الخامة والحديد حتى عملية التركيب و كذلك نشاطات دعم و صيانة الجودة و طرق الإنتاج وحتوي النشاطات على ثلاث وحدات إنتاجية هي :
 - ✓ مركب الصناعات بالروبية CVI
 - ✓ وحدة العربات الصناعية بالروبية UCP
 - ✓ وحدة السبابة بالروبية UFR 2
- 2) نشاطات التوزيع و الصيانة : و تتمثل في مايلي :
 - ✓ بيع السيارات الصناعية و تجهيزها و هذا في السوق المحلي و الخارجي
 - ✓ بيع قطع الغيار لصناعة المنتجات
 - ✓ توفير الوثائق لصالح الزبائن
 - ✓ تصليح صيانة و تجديد منتجات و سيارات المؤسسة
 - ✓ تقديم المساعدات التقنية للزبائن و هذا بفضل الشبكات الأولية و الثانوية الموزعة عبر التراب الوطني .

ثانيا : أهداف المؤسسة SNVI

- أوكلت لها عدة مهام إستراتيجية تتمثل في :
 - ✓ تغطية وتنبيه الطلب المحلي من السيارات و العربات الصناعية بشتى أنواعها .
 - ✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
 - ✓ تعظيم و رفع مستوى حجم المنتجات المحلية .
 - ✓ امتلاك بسرعة و في وقت قصير تكنولوجيا السيارات الصناعية .
 - ✓ استخدام التقنيات العالية و الحديثة في الإنتاج .
 - ✓ تغطية الفارق الموجود بين حجم الإنتاج الوطني و الطلب الملبي عن طريق عملية الاستيراد .
 - ✓ ضمان توفير قطاع الغيار الأزمة لمنتجات المؤسسة بالكم و الوقت المناسبين.
 - ✓ تسويق السيارات الصناعية و العربات .
 - ✓ ضمان السير الجيد لنشاطات الإنتاج و الرفع من مرد وديتها.
 - ✓ المساهمة في رفع و تطوير المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد .
 - ✓ تضمن توفير المنتجات في كل أنحاء التراب الوطني بأسعار معقولة .
 - ✓ تولي مهمة إنشاء فروع إنتاجية و تجارية عبر كل التراب الوطني .
 - ✓ الخلف السريع لإطارات المتخصصة .
 - ✓ التكفل بعمليات التمويل الذاتية لاستثمرتها التي تتطور تدريجيا و هذا بواسطة العوائد و المداخل من جراء تسويق منتجاتها .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الوحدات المشكلة لمؤسسة SNVI

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمؤسسة SNVI 46

يقصد بالهيكل التنظيمي للمؤسسة الإطار الذي يحدد الإدارات و الأجزاء الداخلية فيه و يبين التقنيات ، التنظيمات و الوحدات التي تقوم بالأعمال و الأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المؤسسة و الهيكل التنظيمي لمؤسسة SNVI يتحدد بتطور الاقتصاد الوطني و العالمي ، و عليه يتشكل الهيكل التنظيمي من :

- ✓ الإدارة العامة
- ✓ المدير العام
- ✓ مساعد المدير العام المكلف بالتنوع
- ✓ مساعد المدير العام المكلف بالأمن
- ✓ مدير الموارد البشرية
- ✓ مدير المحاسبة و المالية
- ✓ مدير التجارة
- ✓ مدير الإدارة العامة و الوسائل
- ✓ مدير الشراكة و إعادة الهيكلة
- ✓ مدير المراجعة و مراقبة التسيير
- ✓ وحدة الهيكلة الصناعية
- ✓ وحدة المسبقة روبية
- ✓ وحدة السيارات الصناعية

الفرع الثاني : الوحدات المشكلة للمؤسسة SNVI

تتكون من ثلاث وحدات هي :

أولا – الوحدات لإنتاجية وهي أربع وحدات متمثلة في :

1. فرع السيارات الصناعية (VIR ROUIBA) : وهو أهم مركب في المؤسسة يقوم بصنع سبعة أنواع من السيارات الصناعية و الشاحنات و الحافلات (camion autobus – autocars) ، صناعة بعض قطع الغيار لهذه السيارات
2. وحدة صناعة المركبات بروبية (URC- Rouïba) : التي تنتج أنواع مختلفة من الهياكل المحمولة الصناعية (Industrielle- carrosserie) ، كذلك الحفلات الصغيرة ، التجهيزات (équipements- minibus – minicars) بدأت الإنتاج في سنة 1979 و كانت تابعة لمركب (cvi) ثم انفردت عنه مع إعادة الهيكلة في 1987/01/01
3. وحدة المركبات بتيارت (MCT) : و تنتج هذه الأنواع المختلفة للهياكل الصناعية المحمولة و المجرورة كالمقطورات و نصف المقطورات (équipement portes tracte) التجهيزات المحمولة مثل الحاويات و الهياكل (plateaux benne citerne) و قد بدأت في الإنتاج سنة 1982 .

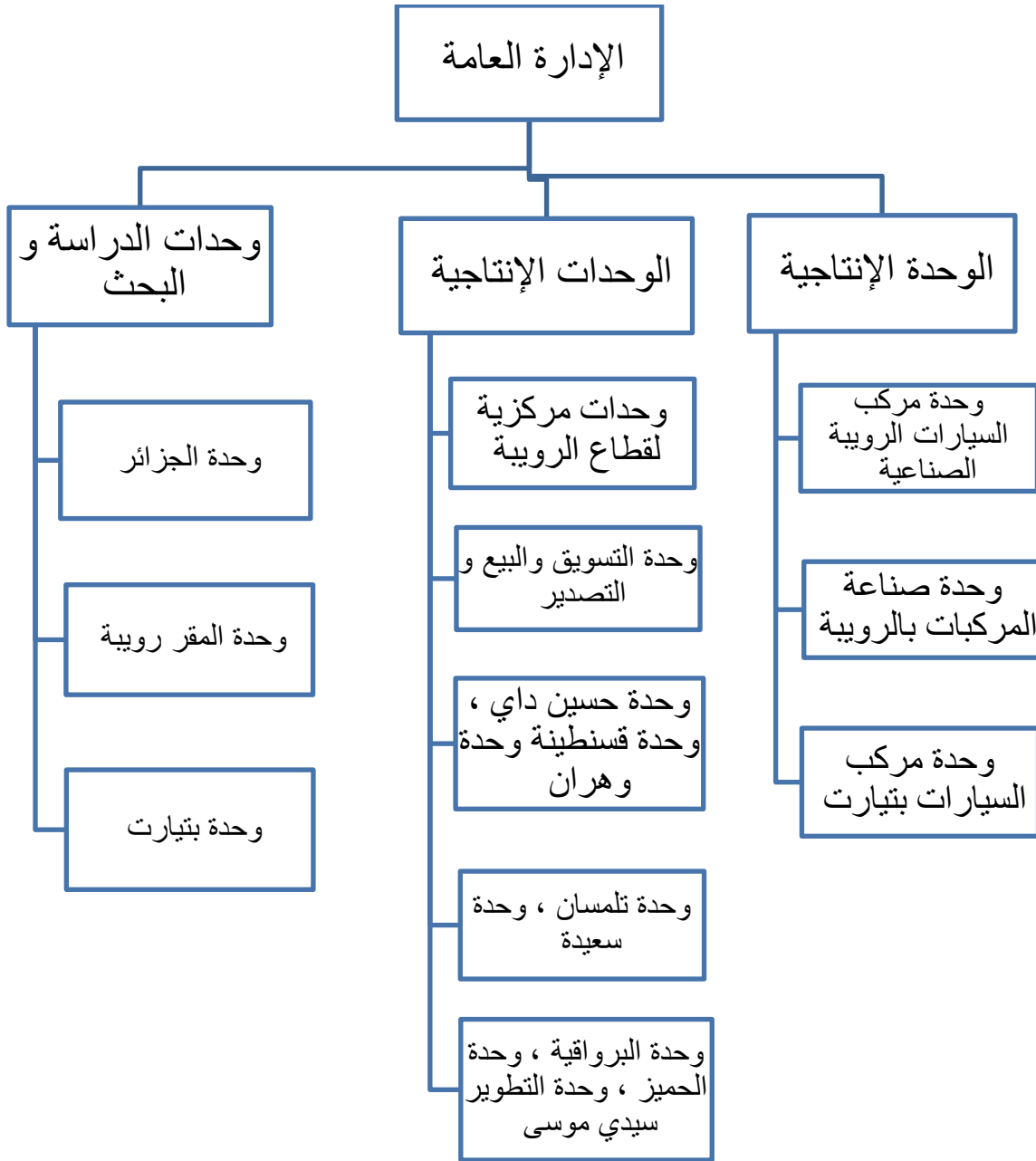
4. وحدة الصهر رويبية (DFR- ROUIBA) : وقد بدأت في الإنتاج سنة 1984 وكانت تابعة لمركب (CVI) استقلت عنه مع بداية الهيكلة مع بداية 1987 وتختص بصناعة قطع الصهر الخام .(

ثانيا - الوحدات التجارية: هذه الوحدات موزعة عبر التراب الوطني و تنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تتكون من الوحدات التجارية المركزية وهي أربع وحدات تجارية تتواجد في كل من : الجزائر العاصمة ، وهران ، ورقلة، و تتكفل هذه الوحدات ب:

- بيع المنتجات النهائية للشاحنات و الحفلات
 - توزيع قطع الغيار للوحدات القاعدية
 - خدمات ما بعد البيع
- المجموعة الثانية : و هي من الوحدات القاعدية للبيع للمركز في كل من ، حسين داي ، قسنطينة ، وهران ، بشار ، تلمسان ، سطيف.
- وحدات التوزيع و التطوير تتواجد في كل من : سيدي موسى ، عنابة .
- ثالثا : وحدات الملتزمة بالخدمات وتضم وحدات للخدمات و هي :
- وحدة الدراسات و الأبحاث
 - وحدة تسيير المنتجات النهائية
 - وحدة العبور و الجمركية .
 - مركز التكوين المهني بتيارات
 - فرع السيارات الصناعية

شكل رقم (01) : يوضح مختلف الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI



المصدر : من وثائق المؤسسة snvi

المطلب الثالث: تقديم فرع السيارات الصناعية VIR

سوف نتطرق في المطلب إلى تعريف فرع السيارات الصناعية و أهم المديرات التي تنشط فيه

الفرع الأول: تعريف فرع السيارات الصناعية و أهم مديرياته

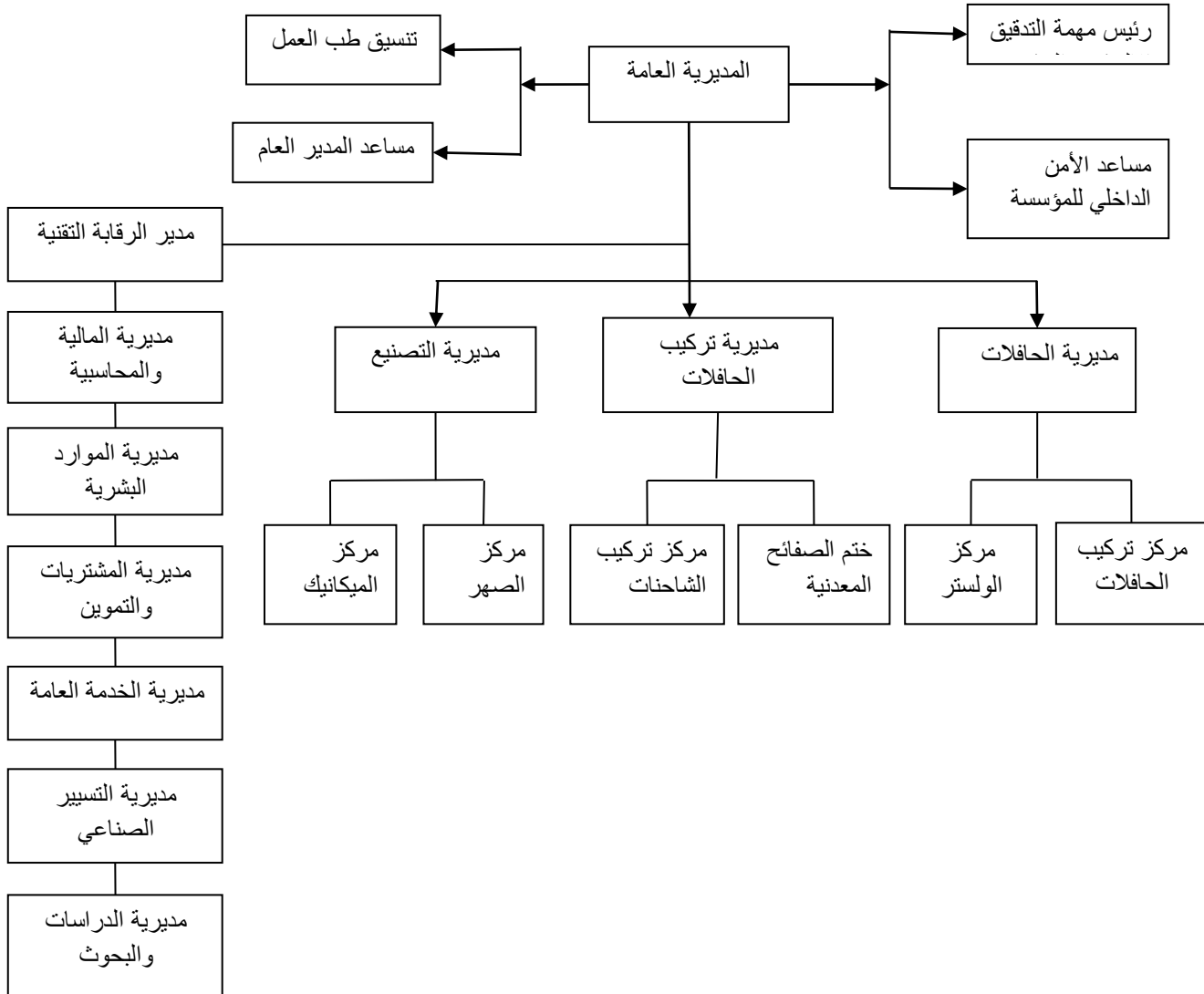
يقوم فرع السيارات الصناعية بإنتاج الصناعية و تركيب الشحنات و الحفلات الصغيرة و الكبيرة و يقع بالمنطقة الصناعي SNVI من أهم الوحدات الإنتاجية و التي تساهم بشكل كبير في تغطية الطلب الوطني من السيارات الصناعية بمختلف أشكالها من الشاحنات و الحافلات ، ولقد شهد القسم كثيرة من المؤسسات العمومية عدة إصلاحات بغية تعزيز مكانته في السوق الإقليمية و الدولية . و هذا بإتباع سياسة إستراتيجية للمحور حول تعظيم الربح و مواجهة المنافسة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و خاصة سوق السيارات الصناعية . ومن بين هذه الإصلاحات جاء القانون الأساسي للمؤسسة العمومية بناء على لائحة مجلس المساهمات الدولية رقم 01/100 المؤرخ في 27 جانفي 2010 الذي نص على تحويل قسم السيارات الصناعية (DVI) إلى فرع السيارات الصناعية (VIR) مستقل عن المؤسسة الام برأس مال خاص ومدير عام خاص بالفرع .

أولا : تعريف فرع (VIR) :

يقوم فرع السيارات الصناعية بإنتاج و تركيب الشاحنات و الحافلات الصغيرة و الكبيرة و يقع بالمنطقة الصناعية بالروبية ، بدأ هذه الأعمال ابتداء من جانفي 1971 . يتربع على مساحة قدرت ب: 100 هكتار ، منها 1572 متر مربع مغطاة ، 3958 عامل وهي تحتوي على عدة مديريات ، و التي سنتطرق إلي أهمها وتتمثل في

- مديرية التصنيع
- المديرية التقنية
- مديرية الصناعية المركزية
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية لإدارة المالية
- مديرية الشراء و التموين
- مديرية لإعلام الآلي
- مديرية تركيب الشحنات
- مديرية تركيب الحفلات
- مديرية التسيير الصناعي

الشكل رقم (02) : إيك الهيكل التنظيمي المفصل لفرع VIR



المصدر : من وثائق المؤسسة snvi

2021: بقرار مجلس مساهمات الدولة CPE رقم 170/01 المؤرخ في 2021/04/21 تم تحويل المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI إلى القطاع الإقتصادي للجيش الوطني الشعبي

الفرع الثاني : تعريف قسم التربص المديرية المالية (DAF)

أولاً: تعريف المديرية المالية DAF:

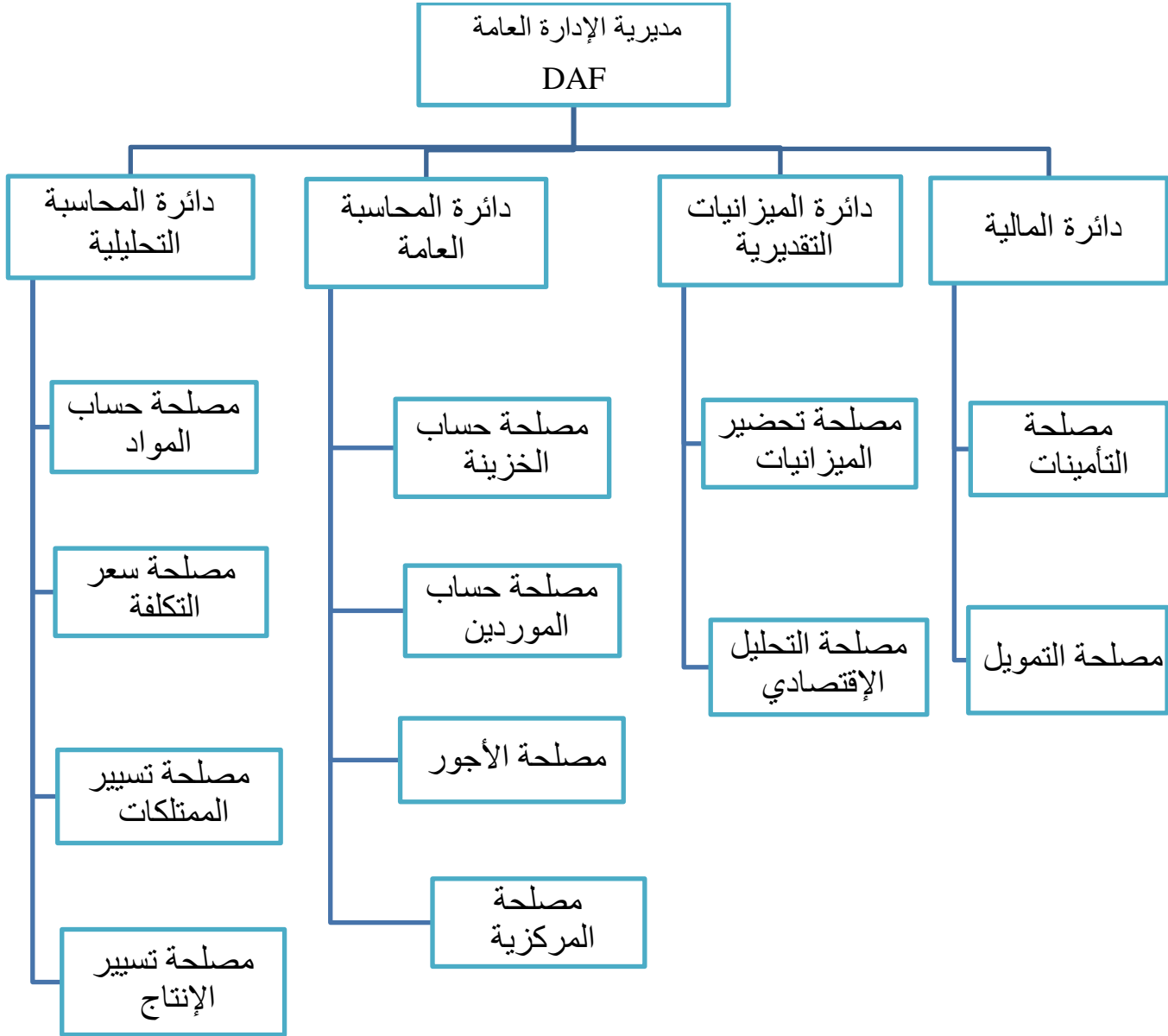
هي عبارة عن مجموعة الأقسام التي تعمل على تحقيق الأهداف ذات الوظائف المالية و تتمثل وظيفتها في :

- إعطاء إمكانية للمؤسسة في تحقيق التوازن المالي
- التنبؤ للحاجات المالية و قدرة مراقبة استعمالات الموارد المتاحة .

ثانياً : وظائف المديرية العامة DAF :

- تسيير صندوق المؤسسة .
- تسديد النفقات المترتبة عن المؤسسة .
- تحويل في نهاية اليوم مجموع الفوائض .
- إعداد الشبكات BNA و CCP الأمر بالتحويل.
- التحقق من البضاعة و مدى مطابقتها للمواصفات .
- الاتصال بوكالات التأمين .

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة العامة DAF



المصدر من وثائق المؤسسة snvi

الفروع التابعة للإدارة المالية:

- 1- دائرة المحاسبة العامة : تكمن مهمتها في :
 - إعداد الجداول المالية و المحاسبية طبقا للنظام المحاسبي و المالي الجديد
 - معرفة و متابعة حسابات التسيير و حسابات الخزينة
 - إعداد التصريح الجبائي الشهري G50 .
 - مسك الدفاتر المحاسبية و مراقبتها .
 - ترصيد الحسابات التقديرية و التجمعات الرئيسية
 - ترصيد الحسابات و تسجيل فواتير الشراء ، البيع ، و الخدمات .
- 2- دائرة المحاسبة التحليلية :
 - حساب سعر التكلفة للمنتوج و شرحها و مقرنتها مع سعر البيع .
 - تسيير و مراقبة الذمة المالية لقسم VIR .
 - تحليل النتائج و الانحرافات و تقييم بعض حسابات الميزانية.
 - فوترة المنتجات المباعة و المتنازل عنها .
 - تحديد مراكز المسؤولية و التكاليف .
 - جرد المخزون عند نهاية السنة المالية .
- 3- دائرة المالية : تعمل على تفعيل السياسة المالية للمؤسسة إضافة إلى :
 - إدارة و تسيير الصندوق VIR تحرير أوامر الأجور و التحويلات المالية و كل حركات الأموال

- دفع التكاليف من الصندوق التي لا تفوق خمسة آلاف دينار جزائري و مسك الملفات المدفوعات.
 - توطيد العلاقات مع البنوك و إنشاء الصكوك CCPBNA و أوامر التمويل .
 - ضمان التسيير الإداري لعقود التأمين و غيرها ، و متابعة و إعداد التقارير الشهرية لكل الوظائف المرتبطة بالتأمين .
 - القيام بالتشخيص المالي للقسم و المساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة فيه .
- 4- دائرة الموازنة و التحليل: و هي تتكفل ب:
- إعداد الميزانيات التقديرية على مستوى القسم و تحديد معاملات التحميل للوحدة
 - النشاط لحساب سعر التكلفة المعيارية لكل منتج .
 - متابعة و تحليل و مراقبة الميزانية بصفة دورية و تسيير التقارير المالية .
- اقتراح و دراسة الحلول و النصوص المتعلقة بالجانب المالي و ربط علاقة وطيدة مع القطاعات الخارجية المتعلقة بالإحصاء و التخطيط .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة الهياكل

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية، ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين، والمقترضين وباقي الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها المالي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI لسنتي (2019 - 2020).

المطلب الأول : عرض وتعليق الميزانية الوظيفية المختصرة لسنتي (2019 – 2020)

سيتم من خلال هذا المطلب إعدادا الميزانية الوظيفية المفصلة والمختصرة لسنتي (2019-2020) الفرع الأول : إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة

1- جانب الأصول

2020	2019	الأصول
3289266501.45	2872246596.88	الاستخدامات الثابتة
20821762.49	46848965.61	تثبيات معنوية
		البرمجيات
1436569555.86	1295031182.01	تثبيات العينية
-	3191855.97	مباني
1436569555.86	1291839326.04	تثبيات عينية أخرى
1831875183.10	1530366449.26	تثبيات المالية
1829307683.10	1514269930.58	تجهيزات قيد تنفيذ
2567500	16096518.68	قروض
32606439853.20	30574826757.39	استخدامات الاستغلال
14755048700.50	15681877497.19	المخزونات
17851391152.70	14892949260.20	الزبائن
1494560141.26	16272872146.68	استخدامات خارج الاستغلال
1482167710.51	16237528726.09	مدينون آخرون
12392430.75	35343420.59	الضرائب وما شبهها
13055008.74	192895.15	إستخدامات الخزينة
34114055003.2	46847891799.22	مجموع أصول المتداولة
37403321504.65	49720138396.10	مجموع العام للأصول

الفصل الثاني

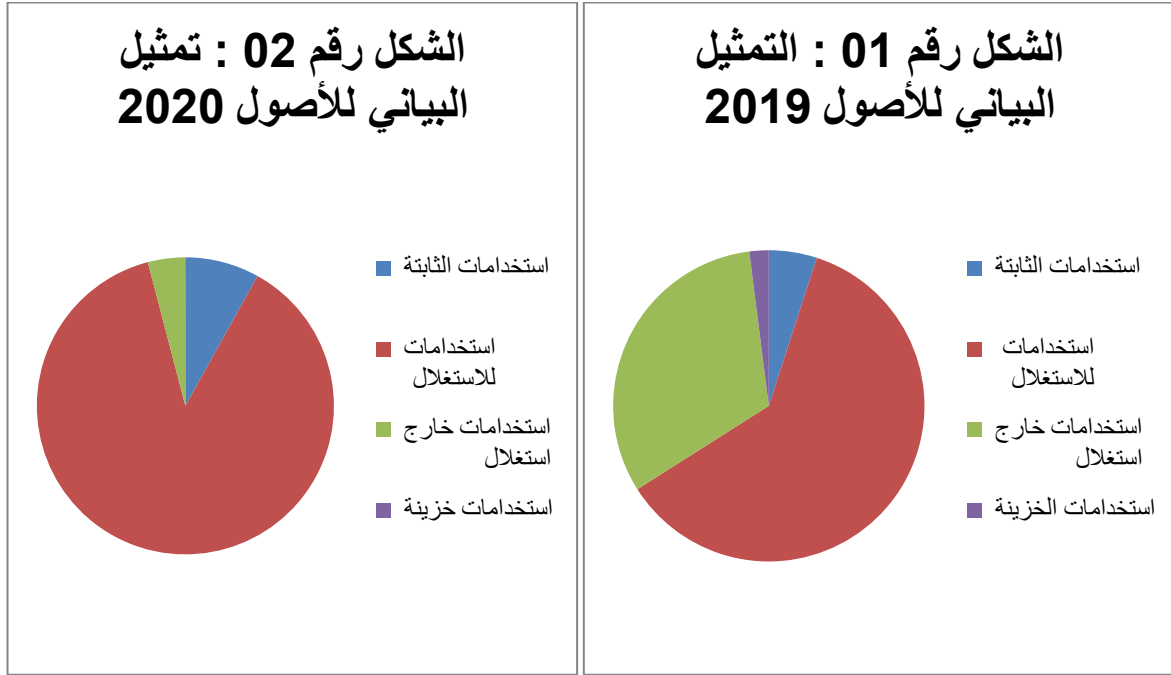
2- جانب الخصوم

2020	2019	الخصوم
-70993305.04	3519402069.74	موارد الدائمة
- 3720075230.61	282556413.25	أموال خاصة
20000000000	20000000000	رأس مال
6430890	6430890	تعويضات واحتياطيات
- 4002631643.86	- 3533745428.59	النتيجة الصافية للسنة
-19723874476.75	-16190129048.16	التحويل من جديد
3649081925.57	3236845656.49	ديون طويلة الأجل
3649081925.57	3236845656.49	قروض وديون مالية
12854292058.95	12720647746.33	موارد للاستغلال
1043591490.92	950299670.54	مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا
11701821110.54	11686677601.12	حسابات دائمة مرتبطة
108879457.49	83670474.67	الضرائب
24114437407.57	31411168809.55	موارد خارج للإستغلال
24114437407.57	31411168809.55	ديون مالية
505585343.17	2068919770.48	موارد الخزينة
37474314809.69	46200736326.36	مجموع خصوم جارية
37403321504.65	49720138396.10	مجموع الخصوم

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المختصرة

1- جانب الأصول

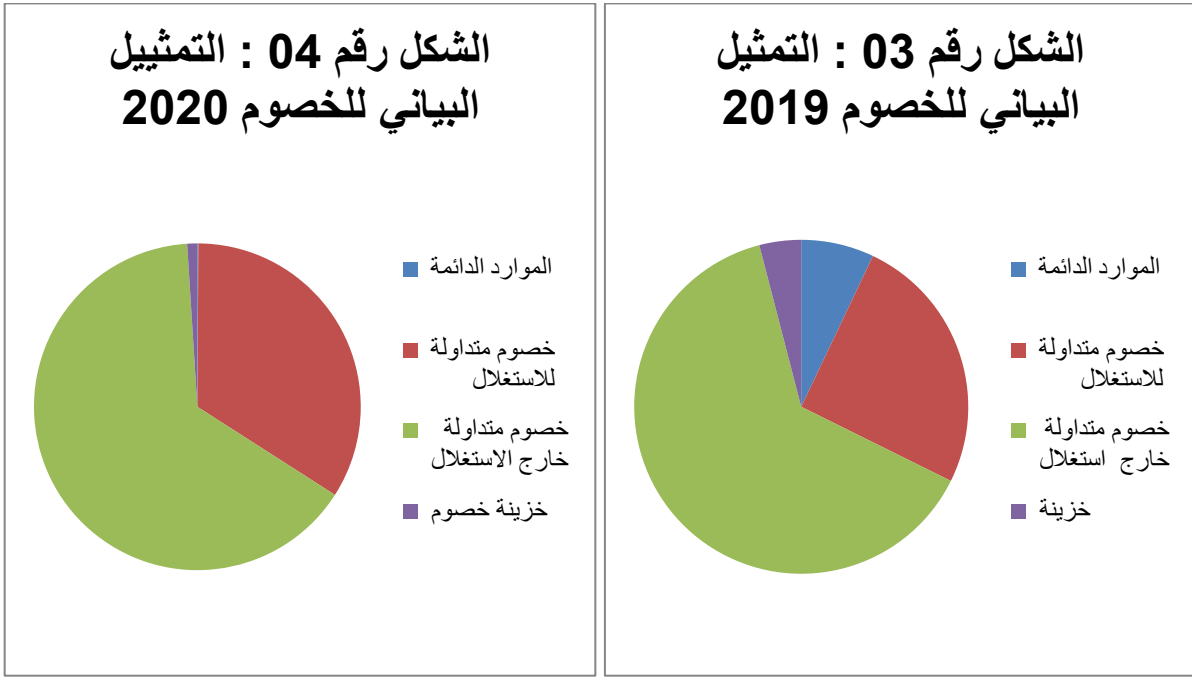
2020		2019		السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	أصول
8	3289266501.45	5	2872246596.88	أصول الثابتة
91.03	34114055003.2	95	46847891799.22	أصول المتداولة
87	32606439853.20	61	30574826757.39	للاستغلال
4	1494560141.26	32	16272872146.68	خارج للاستغلال
0.03	13055008.74	2	192895.15	الخزينة
100	37403321504.65	100	49720138396.10	مجموع الأصول



2- جانب خصوم

2020		2019		الخصوم السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
-0.1	-70993305.04	7	3519402069.74	الموارد الدائمة :
100	37474314809.69	92	46200736326.36	خصوم متداولة
34	12854292058.95	25	12720647746.33	للاستغلال
65	24114437407.57	63	31411168809.55	خارج للاستغلال
1	505585343.17	4	2068919770.48	خزينة
100	37403321504.65	100	49720138396.10	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المؤسسة



نلاحظ تراجع مجموع الميزانية بين سنتي 2019 و 2020 من 49720138396.10 إلى 37403321504.65 بنسبة 75%

بالنسبة لجانب الأصول: نلاحظ ارتفاع في الأصول الثابتة سنة 2019 و تراجع الأصول المتداولة سنة 2020

بالنسبة لجانب الخصوم: نلاحظ تراجع كبير للأموال الدائمة من 3519402069.74 إلى 70993305.04 - لسنتي 2019 و 2020 .

الفصل الثاني

المطلب الثاني : عرض وتحليل حسابات النتائج

العنوان : جدول حساب النتائج

2020	2019	البيان
4216805391.13	5768348014.49	المبيعات المنتوجات الملحقة
- 449891431.86	-1143058271.90	تغيرات المخزون
-	2377068.25	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
3766913959.27	4627666810.84	1- إنتاج السنة المالية
2787208171.77	3049194026.88	مشتريات المستهلكة
259838046.73	462313002.77	الخدمات الخارجية و إستهلاكات الأخرى
3047046218.50	3511507029.65	2- استهلاك السنة المالية
719867740.77	1116159781.19	3- القيمة المضافة لاستغلال (2-1)
2625957553.35	2851056242.88	أعباء المستخدمين
37907010.13	7860326.04	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
-1943996822.71	-1742756787.73	4- إجمالي فائض لاستغلال
83319708.97	45832669.27	المنتجات العملية
307768469.17	143485450.26	لأعباء العملية
474545183.47	645702743.26	المخصصات للإهتلاكات المؤونات وخسائر القيمة
414241180.84	415688450.45	لاسترجاع على خسائر القيمة التموينات
-2228749585.54	-2070423861.53	5- النتيجة العملية
755604.64	8558439.11	المنتوجات المالية
1781448662.96	1471880006.17	لأعباء المالية
-1773882058.32	-1463321567.06	6- النتيجة المالية
-4002631643.86	-3533745428.59	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-	-	الضرائب المؤجلة عن تغيرات النتائج العادية
4272041453.72	5097746369.67	مجموع منتوجات لأنشطة العادية
8274673097.58	8631491798.26	مجموع أعباء لأنشطة العادية
-4002631643.86	-3533745428.59	8- النتيجة الصافية لأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية (المنتوجات)
-	-	العناصر غير العادية (الأعباء)
-	-	9- النتيجة غير العادية
-4002631643.86	-3533745428.59	10 - النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : اعتمادا على وثائق المؤسسة بتصريف

تحليل جدول حسابات النتائج لسنتين 2019/ 2020

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ ما يلي :

1 - إنتاج الدورة : ويتمثل في مجموع المبيعات والمنتجات الملحقة والتغيرات التي تطرأ على المخزون إضافة للإنتاج المثبت وكذا إعانات الاستغلال ، حيث نلاحظ أن إنتاج السنة المالية خلال سنتين ذو قيمة متقاربة وتمثل نسبة إنتاج المؤسسة 70 % من إنتاج الدورة ما بين الوحدات وهو في انخفاض مستمر كذلك تغيرات المخزون تؤثر في قيمة لإنتاج وبالتالي نلاحظ نقص في قيم المبيعات .

2- القيمة المضافة : وهي تتمثل في الفرق بين إنتاج الدورة وإستهلاكاتها حيث تعمل كمقياس لمراقبة تطور هذه الوحدة وكذا زيادة ثروتها ، لكن نلاحظ أن قيمتها تتناقص بقيمة كبيرة ، وذلك راجع لانخفاض قيمة إنتاج السنة المالية وارتفاع إستهلاكات السنة المالية ما يوضح أن المؤسسة مستهلكة أكثر مما هي منتجة وهذا ما يدل على أنها غير قادرة على خلق ثروة وغير مندمجة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر هذه الوضعية سيئة بالنسبة لها .

3- إجمالي فائض لاستغلال : وهو عبارة عن القيمة المضافة لاستغلال مطروح منها كل من أعباء المستخدمين و الضرائب والرسوم ، حيث نلاحظ أنه سالب وذلك راجع لانخفاض القيمة المضافة مقارنة مع أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والتي تمثل أكثر من ثلاث أضعاف القيمة المضافة النتيجة .

4- النتيجة العملياتية : هي النتيجة المهنية التي حققتها الوحدة وذلك بحساب الفائض الإجمالي لاستغلال مضافا إليها المنتجات العملياتية الأخرى والإسترجعات عن خسائر القيمة والمؤنات مطروحا منها لأعباء العملياتية لأخرى ومخصصات الإهلاك ، حيث نلاحظ أن النتيجة العملياتية تأثرت بكل من منتجات و أعباء السنوات الماضية كذلك مخصصات الإهلاك والمؤنات وقد حققت نتيجة عملياتية سالبة خلال سنتين وهي في ارتفاع مستمر ، بالقيمة السالبة وذلك راجع لقيم السنوات الماضية للعناصر المذكورة سابقا و التي تأثرت عليها تأثير سلبي .

5- النتيجة المالية : وتتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية وتظهر بقيمة سالبة وثابتة خلال سنتين وهذا راجع على ارتفاع قيمة لأعباء المالية مقارنة مع المنتجات المالية وذلك بسبب تسجيل البنك للمبالغ المترتبة عن اقتناء الغلافات المالية وعدم قدرة المؤسسة على التسديد في أجلها المستحقة .

• بما أن المؤسسة ذات طابع تجاري صناعي اقتصادي فإن نتيجتها لا تخضع للضريبة على الأرباح الشركات بينما يوجد ضريبة مؤجلة يتحملها المجمع .

6- النتيجة الصافية للدورة : نلاحظ أن في كل من سنتين الاستغلال (2019-2020) قيمة النتيجة الصافية سالبة هذا يبين أن مجموع الإيرادات لا تغطي مجموع الأعباء (الأجرور – الأعباء الاجتماعية – التصريحات الشهرية CNAS ودفع مستحقات الموردين) ويمكن ذلك في تدهور المبيعات بسبب نقص الإنتاج وبالتالي انهيار رقم الأعمال الذي يبين ما نسبة 65 % في اشتراكات الاقتصاد .

الفصل الثاني

المطلب الثالث : عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية

العنوان : جدول تدفقات النقدية

2020	2019	البيان
399254.59	3438431.12	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
-62364264.81	2030749209.34	تحصيلات المقبوضة من الزبائن
-234739765.75	198995357.23	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-	-	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-45349168.92	759899192.41	الضرائب على النتائج المدفوعة
-338453944.89	2986205327.86	العمليات قيد التصنيف (47)
5135641.83	219636.77	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
-333318303.06	-2985985691.09	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-764446336.40	-1480562501.38	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
-	-	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-	-420000	تسديدات لحيازة قيم مادية ومعنوية
20000	199000	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
7237631.12	5715105.49	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
-757188705.28	-1475068395.89	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
-	-	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-	-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
-	-	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
2868878843.52	4270847815.94	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-202175294.28	-1702366882.77	التحصيلات المتأتية من القروض
2666703549.24	2568480933.17	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-	-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
1576196540.90	-1892573153.81	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-2068726875.33	-176153721.52	تغير الخزينة (أ +ب+ج)
-492530334.43	-2068726875.33	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1576196540.90	-1892573153.81	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
5578828184.76	1641172274.78	تغير الخزينة خلال الفترة
		المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المؤسسية

❖ تحليل جدول تدفقات الخزينة

نلاحظ من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة خلال سنتي 2019-2020 قيم المجاميع تقريبا كلها سالبة وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

- 1- عجز المؤسسة الكلي في تمويل دورة استغلالها من خلال إيراداتها (رقم الأعمال المحقق خلال الدورة)
- 2- اقتناء الغلافات المالية من طرف البنك عن طريق عقود المسيرة من طرف المجمع والتي تضمن أن هاته المبالغ يجب على المؤسسة تسديدها في تاريخ أجالها المستحق ، وبما أن الخزينة المؤسسة سالبة خاصة في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا ، أدى إلى عدم قدرتها على التسديد في الأجل المستحقة .
- 3- إن عدم تسديد هاته المبالغ المتعلقة بالغلافات المالية في أجالها المستحقة يترتب عليه تطبيق نسب فائدة بقيمة 8% على كل مبلغ غير مسدد .
وفي الأخير نستطيع أن نقول أن المؤسسة عاجزة عجزا كليا على تحقيق توازنها المالي والتجاري والاقتصادي
ومنه نستخلص أن كلما كانت خزينة المؤسسة في عجز ينتج عنه انعدام التدفقات النقدية .

المبحث الثالث : دور المؤشرات والنسب المالية في التحليل المالي الوظيفي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

سننترق في هذا المبحث إلى حساب مؤشرات ونسب التوازن المالي اعتمادا على الميزانية الوظيفية .

المطلب الأول : دراسة مؤشرات ونسب التوازن المالي

أولا : حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRng

حساب رأس مال العامل الصافي = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

$$FRng = Rd - Es$$

1- حساب FRng لسنة 2019

$$FRng = 3519402069.74 - 2872246596.88 = 647155472.86$$

نلاحظ أن $FRng > 0$

هذه السنة المؤسسة سجلت رأس مال العامل الإجمالي موجب مما يعني أن الموارد الدائمة تمول كل الاستخدامات الثابتة مع وجود فائض ينتظر أن يعطي احتياجات دورة الاستغلال.

2- حساب FRng لسنة 2020

$$FRng = (-70993305.04) - 3289266501.45 = -3360259806.49$$

نلاحظ أن $FRng < 0$.

في هذه السنة عجزت المؤسسة عن تمويل استخداماتها طويلة الأجل وباقي الاحتياجات المالية الثابتة ، و ذلك يعني أنها لا تحقق التوازن المالي .

ثانيا : حساب احتياجات رأس المال العامل

حساب احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس
مال عامل خارج الاستغلال

$$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

1- حساب BFR لسنة 2019:

أ- حساب BFR_{ex}

$$BFR_{ex} = \text{أصول متداولة لاستغلال} - \text{خصوم متداولة لاستغلال}$$

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

$$BFR_{ex} = 30574826757.39 - 12720647746.33 = 17854179011.06$$

نلاحظ أن احتياج في رأس المال العامل للاستغلال أكبر من الصفر $BFR_{ex} > 0$ أي أن الموارد لا تغطي الاستخدامات، وبمعنى آخر إن احتياجات المؤسسة أكبر من مواردها .

ب- حساب BFR_{hex}

$$BFR_{hex} = \text{أصول متداولة خارج استغلال} - \text{خصوم متداولة خارج الاستغلال}$$

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

$$BFR_{hex} = 16272872146.68 - 31411168809.55 = -15138296662.87$$

نلاحظ أن الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال سالب أقل من الصفر $BFR_{hex} < 0$ أي أن المؤسسة قادرة عن تمويل احتياجاتها خارج الاستغلال بواسطة مواردها خارج الاستغلال.

ج - حساب BFR

$$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

$$BFR = 17854179011.06 - 15138296662.87 = 2715882348.19$$

و منه في سنة 2019 سجلت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل قدره 2715882348.19

$$\text{BFRex} = \text{أصول متداولة لاستغلال} - \text{خصوم متداولة لاستغلال}$$

أ- حساب BFRex

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

$$\text{BFRex} = 32606439853.20 - 12854292058.95 = 19752147794.25$$

نلاحظ أن احتياج في رأس المال العامل للاستغلال موجبة أكبر من الصفر $\text{BFRex} > 0$ أي أن الموارد لا تغطي لاستخدامات.

ب- حساب BFRhex

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

$$\text{BFRhex} = 1494560141.26 - 24114437407.57 = -22619877266.31$$

نلاحظ أن الاحتياج في رأس مال العامل خارج لاستغلال سالب أقل من الصفر $\text{BFRhex} < 0$ أي أن المؤسسة قادرة عن تمويل احتياجاتها خارج الاستغلال بواسطة مواردها خارج الاستغلال.

ج- حساب BFR

$$\text{BFR} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

$$\text{BFR} = 19752147794.25 + (-22619877266.31) = -2867729472.06$$

ومنه احتياج سنة 2020 في رأس المال العامل الإجمالي سالب يدل على أن الموارد الدورية للشركة تغطي الاستخدامات الدورية ، ولا يوجد احتياج

المقارنة بين BFR 2019 و 2020 :

نلاحظ أن قيمة احتياج رأس المال العامل BFR موجب خلال سنة 2019 وهذا يدل على أن المؤسسة أو الفرع يحتاج لموارد أخرى لتمويل دورته الاستغلالية أو نشاط الاستغلالي ، أي أن المؤسسة تحتاج الى جزء كبير من الموارد الدائمة لتغطية العجز التمويلي لدورة الاستغلال وهذا على اعتبار أن الموارد الدائمة هي التي يمكنها تمويل الاستغلال.

وبينما نلاحظ خلال سنة 2020 أن احتياج رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن احتياجات الدورة أصغر من موارد الدورة ، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات المؤسسة بسنوات الاستغلال السابقة .

ثالثا : الخزينة الصافية

حساب الخزينة = استخدامات الخزينة + الموارد الخزينة

$$Tn = FRng - BFR$$

1- حساب Tn لسنة 2019

$$Tn = 647155472.86 - 2715882348.19 = -2068726875.33$$

نلاحظ أيضا أن خزينة سالبة في هذه السنة أي أن المؤسسة لم تغطي الموارد الخزينة بواسطة استخدامات الخزينة مما يعني وجود عجز أي خلل في جانب التدفقات المالية .

2 - حساب Tn لسنة 2020

$$Tn = FRng - BFR$$

$$Tn = -3360259806.49 - 2867729472.06 = -492530334.43$$

نلاحظ أيضا أن خزينة أقل من الصفر $Tn < 0$ مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها أي في حالة عجز .

المقارنة بين BFR 2019 و 2020 :

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن خزينة الوحدة سالبة خلال سنتي 2019 و 2020 وبالتالي فهي في وضعية صعبة غير كافية لتغطية الاحتياجات وهذا ناتج عن زيادة في احتياجات رأس المال العامل سنة 2019 ، مما يوجب على الوحدة البحث عن الموارد لتغطية هذا العجز ويكون ذلك إما بزيادة رأس المال العامل أو بتخفيض احتياجات رأس المال العامل .

الفصل الثاني

المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب والمؤشرات المالية

❖ نسب السيولة

1- نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = (أصول متداولة ÷ خصوم متداولة)

2020	2019	
34114055003.2	46847891799.22	أصول المتداولة
37474314809.69	46200736326.36	خصوم المتداولة
0.91	1.01	نسبة السيولة العامة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

نلاحظ تراجع نسبة السيولة العامة ، وهذا يظهر عجز المؤسسة في تغطية خصومها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة ، إذ أنها انتقلت من 1.01 سنة 2019 إلى 0.91 سنة 2020

2 - نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (أصول متداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة

2020	2019	
34114055003.2	46847891799.22	أصول المتداولة
14755048700.50	15681877497.19	المخزون
19359006302.7	31166014302.03	أصول المتداولة - المخزون
37474314809.69	46200736326.36	الخصوم المتداولة
0.52	0.67	نسبة السيولة السريعة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

الفصل الثاني

تساهم الأصول المتداولة بدون المخزون بتغطية ما نسبته 67 % من الخصوم المتداولة سنة 2019 وهي نسبة مقبولة لأنها قريبة من 1 ، لكن نلاحظ تراجع هذه النسبة خلال 2020 بسبب أهمية عنصر المخزون المحذوف من الحساب .

2- نسبة الخزينة الفورية

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة

2020	2019	
13055008.74	192895.15	القيم الجاهزة
37474314809.69	46200736326.36	الخصوم المتداولة
0.00035	0.0000041	نسبة التقديرة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

نلاحظ بالنسبة للخزينة الفورية مساهمة جد ضعيفة للقيم الجاهزة في تغطية الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) .

❖ نسب النشاط

1- معدل دوران الزبائن

- معدل دوران الزبائن = المبيعات الآجلة ÷ متوسط حساب المدينين
- معدل دوران الزبائن بالأيام = معدل دوران الزبائن × 365

2020	2019	
4216805391.13	5768348014.49	المبيعات لأجلة
17851391152.70	14892949260.20	متوسط حساب المدينين
0.12	0.39	معدل دوران الزبائن
1521	920	معدل دوران الزبائن بالأيام

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

تعتمد المؤسسة في تسييرها على نظام المجمع وبالتالي فإن جميع العمليات التي تقوم بها خلال دورة الاستغلال تكون عن طريق عمليات الحيازة والتنازل ما بين الوحدات ويقوم المجمع في الأخير بتوحيدها وبالتالي فإن مجموع متوسط حساب المدينين يمثل ما قيمة 90 % من العمليات ما بين الوحدات مع الزبائن الداخليين أما الباقي فيمثل زبائن خارجيين 10 % ، أما قيمة معدل دوران الزبائن خلال سنتين 2019-2020 هي جد منخفضة وذلك راجع لعدم تحقيق رقم أعمال مرتفع عن طريق عمليات البيع لمختلف الزبائن الداخليين .
في ما يخص حسابات ما بين الوحدات فهي مستعملة بهدف حيازة وحدة معينة من وحدة أخرى أو التنازل ويتم ذلك عن طريق إشعار مدين وفي نهاية دورة الاستغلال تقوم كل هاته الوحدات بإمضاء جدول المقارنة¹ T40 و إرساله إلى المجمع².

2- معدل دوران الموردين

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط حساب الدائنين}}$$

$$\text{معدل دوران الموردين بالأيام} = \text{معدل الدوران} \times 365$$

2020	2019	
2787208171.77	3049194026.88	المشتريات لأجلة
11701821110.54	11686677601.12	متوسط حساب الدائنين
0.24	0.26	معدل دوران الموردين
1511	1380	معدل دوران الموردين بالأيام

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

بما أن المؤسسة تطبق نظام المجمع فإن متوسط حساب الدائنين بقيمة مرتفعة وبالتالي لا تستطيع هذه القيمة أن تغطي مجموع المشتريات الآجلة (نفس تفسير معدل دوران الزبائن) .

3- معدل دوران الأصول الثابتة

2020	2019	
4216805391.13	5768348014.49	المبيعات
3289266501.45	2872246596.88	الأصول الثابتة
1.28	2.01	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

¹ T40 فتح الدفاتر المحاسبية الصنف 4

تعليق قدم من طرف السيدة رجب أمال في مقابلة يوم 4 ماي على ساعة 10²

الفصل الثاني

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2020 منخفضة مقارنة مع سنة 2019 هذا راجع لرقم الأعمال المحقق خلال سنة 2019 .

4 - معدل دوران الأصول المتداولة

2020	2019	
4216805391.13	5768348014.49	المبيعات
34114055003.2	46847891799.22	الأصول المتداولة
0.12	0.12	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

مقارنة مع رقم الأعمال نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة قيمتها ثابتة خلال سنتي 2019 و2020

❖ نسب المديونية

1- نسبة الاقتراض

2020	2019	
41123396735.26	49437581982.85	إجمالي الديون
37403321504.65	49720138396.10	إجمالي الأصول
1.09	1	نسبة لاقتراض

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

نلاحظ أن المؤسسة في حالة مدينة بشكل عام هذا راجع إلى اقتراضها من البنك بصفة دائمة وبالتالي ارتفاع مجموع ديونها وعدم قدرتها على تسديدها في تاريخها المستحق ، و يعتبر ذلك وضع خطير حيث في سنة 2020 مجموع الديون لمجموع الأصول .

الفصل الثاني

2 - الإلتزامات إلى حقوق الملكية

الإلتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الأموال الخاصة ÷ إجمالي الخصوم

2020	2019	
- 3720075230.61	282556413.25	إجمالي الأموال الخاصة
37403321504.65	49720138396.10	إجمالي الخصوم
- 0.10	0.01	الإلتزامات إلى حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

بالنسبة للإلتزامات على حقوق الملكية نلاحظ أن قيمتها تقريبا منعدمة بل وسالبة خلال سنة 2020 ، هذا ما يوضح عدم قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها عن طريق إجمالي أموالها الخاصة .

3- نسبة الديون طويلة المدى على رأس المال العامل

2020	2019	
3649081925.57	3236845656.49	الديون طويلة لأجل
-3360259806.49	647155472.86	رأس مال العامل
-1.08	5	الديون طويلة المدى على رأس مال العامل

توضح قيمها خلال سنة 2019-2020 تذبذبا وذلك راجع لقيمة رأس مال العامل الذي يعتبر سالبا خلال سنة 2019 بسبب عدم استقلالية المؤسسة وتبعيتها التامة للمجمع مما أدى إلى انخفاض عائدها ورأس مالها العامل

❖ نسب الربحية :

1- نسبة العائد على إجمالي الأصول

2020	2019	
-4002631643.86	- 3533745428.59	النتيجة الصافية
37403321504.65	49720138396.10	مجموع الأصول
- 0.11	- 0.07	نسبة العائد على إجمالي الأصول

- أما بنسبة لعائد على إجمالي الأصول نلاحظ أن تحقيق المؤسسة لنتيجة خسارة سنتي 2019-2020 يعد عجز واختلال في ميزان استغلال مواردها وبالتالي فإن النتيجة الصافية التي تعد خسارة جعلت نسب عوائدها سالبة وتقريبا منعدمة وهذا راجع إلى :
- 1 - عدم استقلاليتها ماليا وإتباعها لنظام المجمع .
 - 2- عدم تحقيق رقم أعمال يقدر من أن يغطي مجموع النفقات
 - 3- في سنة 2020 تذبذب الاقتصاد الوطني بسبب وباء كورونا الذي أحبط عملية الاستيراد وبالتالي عدم تصنيع المؤسسة لمختلف هياكلها وبالتالي عدم تحقيق إنتاجية ورقم الأعمال¹.

تعليق من طرف السيدة رجب أمال رئيسة قسم المحاسبة يوم 11ماي على ساعة 9.30¹

الخلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة الوضع المالي الخاص بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية "فرع الروبية" خلال فترة ما بين 2019 إلى 2020 ، وهذا عن طريق إسقاط أساليب التحليل المالي الوظيفي عن طريق الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية والمتمثلة في النسب والمؤشرات المالية على مجموع القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة لكل من الميزانية ، جدول حساب النتائج و جدول التدفقات الخزينة ، وكخلاصة الأهم النتائج هذا الفصل ، فيتأكد لنا من خلال مؤشرات التوازن المالي وجود عجز كلي في خزينة المؤسسة و تدهور في رأس المال العامل سنة 2020 مقارنة ب 2019 ، كما لاحظنا انخفاض في الاحتياجات و هذا سببه قدرة تغطيتها بسنوات الاستغلال السابقة ، غير أن تلجأ إلى الاستفادة المتكررة للغلافات المالية ، بالإضافة إلى أن عدم تحقيق مدا خيل خلال سنتي الدراسة (نتيجة سالبة) .

ومن خلال نسبة السيولة فإن نسبة السيولة العامة في انخفاض كلي مستمر على مدار سنتي وهي تشكل خطر على عملية التسيير المالي ، نسبة المديونية كبيرة جدا ويتضح ذلك في أن إجمالي الديون مرتفع مقارنة مع إجمالي الأصول يقابله عدم تحقيق أي ربح أي أن المؤسسة غير قادرة على تغطية عجزها خلال دورة الاستغلال ،

عجز المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية تدفقاتها الخارجة فيما يخص الديون طويلة الأجل ، احتواء المؤسسة على أموال خاصة مع تحقيق نتيجة سالبة خلال سنة 2019 ثم تحقيق مؤشر موجب غير معبر خلال دورة الاستغلال سنة 2020 .

الأمر الذي يبين أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي خلال سنتي ، ومنه فإن المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية في وضعية مالية صعبة يجب عليها تجاوزها لضمان استمرارية نشاطاتها .

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع التحليل المالي الوظيفي كأداة لتقييم ومقارنة التوازن المالي للمؤسسة وهذا للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " كيف تستخدم المؤسسة التحليل المالي من خلال الميزانية الوظيفية كأداة لمتابعة و مراقبة التوازن المالي وهل تحقق شركة snvi التوازن المالي المطلوب ؟ توصلنا إلى النتائج التالية

نتائج الفصل النظري

يمكننا القول أن التحليل المالي هو مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل

- تكمن أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث و التجديد

تتمثل أهداف التحليل المالي في تحديد المشكلات المالية و الممارسات السلبية لتصحيح المسار، المساعدة على اكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق الأعمال و توفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية

- يعتمد التحليل المالي على خطوات متسلسلة تبدأ من الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية، إعادة هيكلة كتل الميزانية حيث نجد في الأصول الاستخدامات الثابتة تتكون من استخدامات للاستغلال و استخدامات خارج الاستغلال و نجد في الخصوم الموارد الدائمة

- تعتمد المؤشرات في تشخيص الوضع المالي عبر التحليل المالي على الميزانية ، حساب النتائج و جدول التدفقات النقدية

- كما تسعى المؤشرات المالية (TN ، BFR ، FRNG) إضافة إلى النسب المالية إلى اختبار مدى تحقيق التوازن المالي .

نتائج الفصل التطبيقي

من خلال دراستنا الميدانية لشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI الروبية ، حيث سوف نقوم بالمقارنة بين الميزانيتين الوظيفيتين لسنتين 2019 -2020 باستخدام المؤشرات المالية (FRng BFR ,Tn حيث نلاحظ أن :

➤ رأس مال العامل FRng موجب خلال سنة 2019 وهذا راجع لارتفاع الأموال الدائمة الناتجة عن ارتفاع الأموال الخاصة مقارنة بسنة 2020 كان رأس مال العامل سالب حيث شهدت تدهورا كبيرا في الحالة المالية مقارنة بسنة 2019 وهذا يعني أن الموارد الدائمة غير قادرة على تغطية استخداماتها الثابتة .

➤ احتياجات رأس المال BFR موجب خلال سنة 2019 وهذا ما يدل على أن احتياج المؤسسة في دورة الاستغلال أكبر من مواردها مقارنة بسنة 2020 حيث نلاحظ أن هناك انخفاض في احتياجات رأس المال العامل وهذا ما يدل على أن الموارد الدورية تغطي استخدامات الدورية للشركة .

➤ الخزينة Tn هي ذات قيمة سالبة ، مما يجعلها غير قادرة على تغطية أعبائها وبالتالي فإن المؤسسة يجب عليها الرفع من رأس مالها لتغطية احتياج رأس مال العامل ، وهذا يكون من خلال تحقيق رقم أعمال ومبيعات بنسبة مرتفعة تمكنها من تغطية نفقاتها .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أن المؤسسة تستخدم من خلال الميزانية الوظيفية كأداة لمراقبة و متابعة التوازن المالي من خلال حساب رؤوس الأموال العاملة و بعض النسب المالية و مقارنتها زمنيا وقد توصلنا إلى وجود دائرة للمحاسبة التحليلية إضافة إلى استعمالها للموازنات التقديرية في إعداد المخططات التمويلية و تقدير التكاليف إلى جانب التنبؤ بالمبيعات إلا أن المؤسسة لا تستخدم التحليل المالي لاختبار التوازن المالي إذ أن النتائج المتوصل إليها هي الاجتهاد الشخصي اعتمادا على وثائق المؤسسة وهذا يعد عيبا بالنظر إلى الوضعية المالية المتدهورة للمؤسسة وهذا يعني أن الفرضية خاطئة .

الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أن شركة SNVI شركة كبيرة و عريقة تحقق شروط التوازن المالي و قد توصلنا إلى أن الشركة لا تستخدم التحليل المالي أي أنه غائب رغم حاجتها له بسبب وضعيتها المالية المتدهورة بالرجوع إلى المؤشرات التي حسبناها و ناقشناها في العمل (TN ، BFR ، FRNG) أي أنها لا تحقق شروط التوازن المالي ، و الفرضية الثانية خاطئة .

التوصيات :

- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي كأداة في المؤسسة لاختبار الوضع المالي وتصحيح الأخطاء الواقعة
- تحسين أداء المؤسسة لتخفيض الإعانات المالية للمجمعات التي تؤثر سلبا على الوضع المالي

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- جلال إبراهيم ، التحليل المالي في الأعمال التجارية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، (ب ط) ، 2011 .
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ، بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الثانية ، 2011 .
- خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي و الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن- عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- سعود جايد مشكور العامري ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى ، جامعة المثني ، 2021 .
- سلمان حسين الحكيم ، تحليل القوائم المالية ، دار و مؤسسة مرسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا - دمشق ، (ب ط) ، 2017 .
- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع 2013 .
- عبد الله عبد الله السنفي ، الإدارة المالية ، دار الكتاب الجامعي - صنعاء ، الطبعة الثانية ، 2013 .
- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، رام الله - فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2008 .
- محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، (ب ط) ، 2012 .
- محمد مدحت غسان الخيري ، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف و الاختلاس) ، عمان الأردن شارع الجمعية العلمية الملكية المبنى الاستثماري الأول للجامعة الأردني، الطبعة الأولى ، 2013 .
- محمود عبد الفتاح رضوان ، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للنشر ، 2014 .
- مؤيد راضي خنفر/ غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، دارا لمسيرة للنشر و الطباعة ، الطبعة الثالثة ، 2011 .
- ناصر دادي عدوان ، التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير الطبعة الاولى
- وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر والتوزيع الأردن ، مكتبة الجامعة الشارقة ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- وائل رفعت خليل ، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية ، دار التعليم الجامعي ، شارع عبد السلام - برج الصديق ، (ب ط) ، 2012 .

مجلات ومقالات

- أسماء بوزاغو ، بن عومر سنوسي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06 ، عدد 01 ، 2020 .
- أمينة بوتواتة ، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2019 .
- بن البار موسى ، بوساق أمين ، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 04/ العدد : 01 ، 2019
- بوعزة عبيد مريم ، عبيرات مقدم ، تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج للتنبؤ بالفشل المالي ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 05/ العدد 01 ، 2022 .
- تومي إبراهيم، المسعود ربيع ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08 ، العدد ، 02 ، جوان 2021 .
- حسينة معاش ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2021 ،
- حمزة بوكفة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 12 ، العدد 01، 2022 .
- خالد سيف الإسلام بوخلخال ، علال بن ثابت ، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2013-2676) ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2021 .
- خيرى عبد الكريم، باكرية علي، خيرى عمار ، تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من المنظور الوظيفي للميزانية ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، أكتوبر 2019 .
- زهراوي عفاف ، صويلح اميمة ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 07 ، العدد 02 ، سبتمبر 2022 .
- سميرة خالد الدباس ، التحليل المالي و أنواعه وأهميته للمؤسسات ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الإصدار الخامس – العدد الخمسون ، 2022 .
- شريف غياط ، مهري عبد المالك ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي –24 (2) ، 2014 .
- صافية بومصباح ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 08 /العدد 02 ديسمبر 2021، 223 .

- عبد الرؤوف عز الدين ، أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير معلومات للتنبؤ بالتعثر المالي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، المجلد 07 / العدد 01 ، 2022.
- عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة ، مقال حول تحليل العلاقة بين الهندسة المالية و التحليل المالي و أثرها على ترشيد قرارات المستثمرين ، 2018/20/12 .
- عبد الفتاح سعيد السرطاوي ، عادل عيسى حسان ، التحليل المالي كأداة لتقييم لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 04/العدد 02 ، 2019
- مسعود بويباون ، تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت ، الأفق للدراسات الاقتصادية جامعة أم البواقي ، الجزائر ، العدد 06 ، المجلد 02 السنة 2021 .
- مصطفى عوادي ، منير عوادي ، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي ، جامعة الوادي و جامعة مرسلبي عبد الله تيبازة – الجزائر ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد الثاني العدد الأول السنة : 2021 .
- منصف شرفي ، عميروش بوشلاغم ، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، المجلد 31 – عدد 1 – جوان 2020 .
- يوسف قاشي ، محمد أبركان ، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة ، دراسة حالة البويرة، المجلد 2020/16 .

محاضرات :

- بسدات كريمة ، التسيير المالي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم ، 2022/2021 .
- بنية محمد ، محاضرات في التحليل المالي ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2019 /2018 .
- حمو زعي ، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019 .
- دردوري لحسن ، محاضرات في التشخيص المالي ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2015/2014 .
- سعيدة بورديمة ، مطبوعة دروس في التسيير المالي ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2015/2014 .
- شدرمي معمر سعاد ، محاضرات في التسيير المالي ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، ص 89 ، 2020/2019 .

- كيجلي عائشة، سلمة بن شته فاطمة ، مطبوعة التسيير المالي 1 ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، 2019/2018 .

- محمد البشير بن عمر ، التحليل المالي المعمق ، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر محاسبة ومحاسبة التدقيق ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2021/2020 .

مراجع باللغة الأجنبية :

1- Beatrice et francisGrandguillot , L analyse Financière ,ANALYSE DE L'activité et Du risque D exploitations – analyse fonctionnelle –analyse patrimoniale Ratios- tableau de financement Eléments prévisionnels- 24 édition 2020-2021

قائمة الملاحق

SPA-VIR-SNVI

Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba

1- BILAN ACTIF
Exercice clos le 31/12/2019

ACTIF	NOTE	N	NOTE	N	N	N-1
		Brut		Amort - Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS						
Immobilisations incorporelles	a-1		ap-1			
logiciels	a-2	99 480 880,75	ap-2	52 631 915,14	46 848 965,61	41 643 524,99
Sous total Immobilisations incorporelles	A-3	99 480 880,75	AP-3	52 631 915,14	46 848 965,61	41 643 524,99
Immobilisations corporelles						
Terrains	a-4		ap-4			
Bâtiments	a-5	5 565 714,00	ap-5	2 373 858,03	3 191 855,97	3 470 141,67
Autres immobilisations corporelles	a-6	4 313 659 816,86	ap-6	3 021 820 490,82	1 291 839 326,04	379 148 513,28
Sous total immobilisations corporelles	A-7	4 319 225 530,86	AP-7	3 024 194 348,85	1 295 031 182,01	382 618 654,95
Immobilisations encours	a-8	1 514 269 930,58	ap-8		1 514 269 930,58	847 934 681,50
Sous total immobilisations encours	A-9	1 514 269 930,58	AP-9		1 514 269 930,58	847 934 681,50
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence-entreprises associées	a-10	-	ap-10			
Autres participations et créances rattachées	a-11	-	ap-11			
Autres titres immobilisés	a-12	-	ap-12			
Prêts et autres actifs financiers non courants	a-13	16 096 518,68	ap-13		16 096 518,68	24 263 280,59
Sous total Immobilisations financières	A-14	16 096 518,68	AP-14		16 096 518,68	24 263 280,59
Impôts différés actifs	a-15	-	ap-15			
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	A-16	5 949 072 860,87	AP-16	3 076 826 263,99	2 872 246 596,88	1 296 460 142,03
Créances Inter-Unités						
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	a-17	17 836 395 642,42	ap-17	2 154 518 145,23	15 681 877 497,19	16 882 485 167,76
TOTAL STOCKS ET ENCOURS	A-17	17 836 395 642,42	AP-17	2 154 518 145,23	15 681 877 497,19	16 882 485 167,76
Créances et emplois assimilés						
Clients	a-18	14 893 223 389,03	ap-18	274 128,83	14 892 949 260,20	17 641 367 922,81
Autres débiteurs	a-19	16 245 962 566,83	ap-19	8 433 840,74	16 237 528 726,09	15 152 626 483,80
Impôts et assimilés	a-20	35 343 420,59	ap-20		35 343 420,59	322 484 775,26
Autres actifs courants	a-21		ap-21			
Sous total Créances et emplois assimilés	A-22	31 174 529 376,45	AP-22	8 707 969,57	31 165 821 406,88	33 116 479 181,87
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants	a-23	-	ap-23			
Trésorerie	a-24	192 895,15	ap-24		192 895,15	42 440 185,10
Total Disponibilités et assimilés	A-25	192 895,15	AP-25		192 895,15	42 440 185,10
TOTAL ACTIFS COURANTS	A-26	49 011 117 914,02	AP-26	2 163 226 114,80	46 847 891 709,22	50 041 404 534,73
TOTAL GENERAL ACTIF	A-27	54 960 190 774,89	AP-27	5 240 052 378,79	49 720 138 396,10	51 337 864 676,76

**DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITÉ**
Mr. BOUSSOUSSA Mounir
SNVI- VIR



M. LAOUAH Ahmed
Président Directeur Général
SPE VIR-Spa
Filiale du Groupe SNVI

SPA-VIR-SNVI

Route N1e n°05 Zone industrielle Rouiba

2-BILAN PASSIF
Exercice clos le 31/12/2019

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	p-1	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Primes et Réserves	p-2	6 430 890,00	6 430 890,00
Écart de réévaluation	p-3		
Résultat net de l'exercice	p-4	-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
Autres capitaux propres – Report à nouveau	c-5	-16 190 129 048,16	-13 229 002 237,79
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	C-6	282 556 413,25	3 816 301 841,84
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières ✓	c-7	3 236 845 656,49	3 909 876 286,88
Impôts (différés et provisionnés)	c-8		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	c-9	950 299 670,54	791 516 181,58
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	C-10	4 187 145 327,03	4 701 392 468,46
Dettes inter-unités			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés ✓	c-11	11 686 677 601,12	15 024 324 061,15
Impôts ✓	c-12	83 670 474,67	70 889 495,89
Autres dettes ✓	c-13	31 411 168 809,55	27 506 362 902,80
Trésorerie passif	c-14	2 068 919 770,48	218 593 906,62
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	C-15	45 250 436 655,82	42 820 170 366,46
TOTAL GENERAL PASSIFS	C-16	49 720 138 396,10	53 337 864 676,76

**DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITÉ**
Mr. BOUSSOUSSA Mounir
SNVI-VIR



M. LAZZARI Ahmed
Président Directeur Général
EPE VIR-Spa
Filiale du Groupe SNVI

SPA-VIR-SNVI

Route n°05 Zone industrielle Rouiba

COMPTE DE RESULTATS (Par nature)
Exercice clos le 31/12/2019

CPT	LIBELLES	Note	N	N-1
70	Chiffre d'affaires	Tr-28	5 768 348 014,49	4 865 226 357,92
72	Variation stocks produits finis et en cours	Tr-29	-1 143 058 271,90	698 713 956,23
73	Production immobilisée	Tr-28	2 377 068,25	
74	Subvention d'exploitation	Tr-19		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE			4 627 666 810,84	5 563 940 314,15
60	Achats consommés	Tr-15	3 049 194 026,88	4 239 723 271,22
61/62	Services extérieurs et autres consommations	Tr-16	462 313 002,77	555 076 347,05
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE			3 511 507 029,65	4 794 799 618,27
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)			1 116 159 781,19	769 140 695,88
63	Charges de personnel	Tr-16	2 851 056 242,88	2 407 199 232,91
64	Impôts ,taxes et versements assimilés	Tr-16	7 860 326,04	6 984 079,51
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			-1 742 756 787,73	-1 645 042 616,54
75	Produits opérationnels	Tr-19	45 832 669,27	75 351 493,98
65	Charges opérationnelles	Tr-16	143 485 450,26	163 201 861,89
68	Dotation aux amort. provis. et pertes de valeur	Tr-16T	645 702 743,26	2 442 788 143,16
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Tr-19	415 688 450,45	2 353 067 094,43
V-RESULTAT OPERATIONNEL			-2 070 423 861,53	-1 822 614 033,18
76	Produits financiers	Tr-19	8 558 439,11	29 438 773,91
66	charges financières	Tr-16	1 471 880 006,17	1 167 951 551,10
VI-RESULTAT FINANCIER			-1 463 321 567,06	-1 138 512 777,19
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)			-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Tr-19		
692/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	Tr-20		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			5 097 746 369,67	8 021 797 676,47
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			8 631 491 798,26	10 982 924 486,84
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
77	Éléments extraordinaire (produits) (à préciser)	Tr-21		
67	Élément extraordinaire (charges) (à préciser)	Tr-22		
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITÉ



M. LAOUMI Ahmed
Président Directeur Général
EPE VIR-Spa
Filiale du Groupe SNVI

SPA-VIR-SNVI

Route n°05 Zone Industrielle Rouiba

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

AU 31/12/2019

LIBELLE	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	Ft-1	3 438 431,12	29 263 887,44
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	Ft-2	-2 030 749 209,34	-4 296 534 077,79
Intérêts et autres frais financiers payés	Ft-3	-198 995 357,23	-82 809 961,01
Impôts sur les résultats payés	Ft-4		
Opérations en attente de classement (47)	Ft-5	-759 899 192,41	-2 254 678 894,64
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	Ft-6	-2 986 205 327,86	-6 604 759 046,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	Ft-7	219 636,77	40 776 338,91
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	FT-8	-2 985 985 691,09	-6 563 982 707,09
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-9	-1 480 562 501,38	-397 727 299,92
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-10		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	Ft-11	-420 000,00	-8 800 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	Ft-12	199 000,00	114 500,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	Ft-13	5 715 105,49	15 016 228,25
Dividendes et quote-part de résultats reçus	Ft-14		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	FT-15	-1 475 068 395,89	-391 396 571,67
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions	Ft-16		
Dividendes et autres distributions effectuées	Ft-17		
Encaissements provenant d'emprunts	Ft-18	4 270 847 815,94	7 272 154 781,62
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	Ft-19	-1 702 366 882,77	-683 214 841,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	FT-20	2 568 480 933,17	6 588 939 940,34
Effets des incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités	Ft-21		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	FT-22	-1 892 573 153,81	-366 439 338,42
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	Ft-23	-176 153 721,52	190 285 616,90
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	Ft-24	-2 068 726 875,33	-176 153 721,52
Variation de la trésorerie de la période	FT-25	-1 892 573 153,81	-366 439 338,42
Approchement avec le résultat comptable	FT-26	1 641 172 714,78	2 594 637 471,95

DES FINANCES
 STABILITE
 Mr. BOUSSOUSSA Mounir
 SNVI-VIR



M. LAOUINI Ahmed
 Président Directeur Général
 GPE VIR-Spa
 Groupe SNVI

JF 14-VIR-31VI

Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba

TABEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31/12/2019

	Capital social	primes d'émission	écart de réévaluation	écart d'évaluation	Report à nouveau	RESULTATS	réserves	Total
Solides au 31/12/2017	20 000 000 000,00				-11.454.578.648,89	-1.774.423.588,90	6.430.890,00	6.777.428.652,21
Affectation du résultat net 2017								
Changement des méthodes comptables								
Correction d'erreurs significatives					-1.774.423.588,90			-1.774.423.588,90
Réévaluation des immobilisations Prêts ou pertes non comptabilisés dans les comptes de résultats								
Dividendes payés								
Augmentation de capital								
Résultat net de l'exercice 2018						- 2.961.126.810,37		- 2.961.126.810,37
SOLDES AU 31/12/2018	20 000 000 000,00				- 13.229.002.237,79	- 2.961.126.810,37	6.430.890,00	3.816.301.841,84
Affectation du résultat net 2018								
Changement des méthodes comptables								
Correction d'erreurs significatives								
Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés dans les comptes de résultats					2.961.126.810,37			
Dividendes payés								
Augmentation de capital								
Résultat net de l'exercice 2019						3.533.745.428,59		3.533.745.428,59
SOLDES AU 31/12/2019	20 000 000 000,00				16.190.129.048,16	3.533.745.428,59	6.430.890,00	282.556.413,25

**DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITÉ**
Ms. BOUSSOUSSA Mounir
S.N.V.I



M. LAOUM Ahmed
Président Directeur Général
EPE VIR-31A
Filiale du Groupe SNVI

SPA-VIR-SNVI

Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba

1- BILAN ACTIF
Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	NOTE	N		NOTE	N		N-1
		Brut			Amort - Prov	Net	
ACTIFS NON COURANTS							
Immobilisations incorporelles	a-1			ap-1			
Logiciels	a-2	99 480 880,75		ap-2	78 659 118,26	20 821 762,49	46 848 965,61
Sous Total Immobilisations Incorporelles	A-3	99 480 880,75		AP-3	78 659 118,26	20 821 762,49	46 848 965,61
Immobilisations corporelles							
Terrains	a-4			ap-4			
Bâtiments	a-5			ap-5			
Autres immobilisations corporelles	a-6	4 619 946 722,90		ap-6	3 183 377 167,04	1 436 569 555,86	1 291 839 326,04
Sous total Immobilisations corporelles	A-7	4 619 946 722,90		AP-7	3 183 377 167,04	1 436 569 555,86	1 291 839 326,04
Immobilisations encours	a-8	1 829 307 683,10		ap-8			
Sous total Immobilisations encours	A-9	1 829 307 683,10		AP-9			
Immobilisations financières							
Titres mis en équivalence-entreprises associées				ap-10			
Autres participations et créances rattachées				ap-11			
Autres titres immobilisés				ap-12			
Prêts et autres actifs financiers non courants	a-13	2 567 500,00		ap-13		2 567 500,00	16 096 518,68
Sous-total Immobilisations financières	A-14	2 567 500,00		AP-14		2 567 500,00	16 096 518,68
Impôts différés actifs	a-15			ap-15			
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	A-16	6 551 302 786,75		AP-16	3 262 036 285,30	3 289 266 501,45	2 872 246 596,88
Créances Inter-Unités							
ACTIFS COURANTS							
Stocks et encours	a-17	16 676 589 404,96		ap-17	1 921 540 704,46	14 755 048 700,50	15 681 877 497,19
TOTAL STOCKS ET ENCOURS	A-17	16 676 589 404,96		AP-17	1 921 540 704,46	14 755 048 700,50	15 681 877 497,19
Créances et emplois assimilés							
Clients	a-18	17 862 677 711,31		ap-18	11 286 558,61	17 851 391 152,70	14 892 949 260,20
Autres débiteurs	a-19	1 490 601 551,25		ap-19	8 433 840,74	1 482 167 710,51	16 237 528 726,09
Impôts et assimilés	a-20	12 392 430,75		ap-20		12 392 430,75	35 343 420,59
Autres actifs courants	a-21			ap-21			
Sous total Créances et emplois assimilés	A-22	19 365 671 693,31		AP-22	19 720 399,35	19 345 951 293,96	31 165 821 406,88
Disponibilités et assimilés							
Placements et autres actifs financiers courants	a-23			ap-23			
Trésorerie	a-24	13 055 008,74		ap-24		13 055 008,74	192 895,15
Total Disponibilités et assimilés	A-25	13 055 008,74		AP-25		13 055 008,74	192 895,15
TOTAL ACTIFS COURANTS	A-26	36 055 316 107,01		AP-26	1 941 261 103,81	34 114 055 003,20	46 847 891 799,22
TOTAL GENERAL ACTIF	A-27	42 606 618 893,76		AP-27	5 203 297 389,11	37 403 321 504,65	49 720 138 396,10

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITEES
Mr. BOUSSOUSSA MOUJIB
01/01/2021

Le Président Directeur Général
BENJOUZEDDINE



SPA-VIR-SNVI

Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba

2-BILAN PASSIF
Exercice clos le 31/12/2020

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	p-1	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Primes et Réserves	p-2	6 430 890,00	6 430 890,00
Écart de réévaluation	p-3		
Résultat net de l'exercice	p-4	-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
Autres capitaux propres – Report à nouveau	c-5	-19 723 874 476,75	-16 190 129 048,16
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	C-6	-3 720 075 230,61	282 556 413,25
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	c-7	3 649 081 925,57	3 236 845 656,49
Impôts (différés et provisionnés)	c-8		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	c-9	1 043 591 490,92	950 299 670,54
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	C-10	4 692 673 416,49	4 187 145 327,03
Dettes inter-unités			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	c-11	11 701 821 110,54	11 686 677 601,12
Impôts	c-12	108 879 457,49	83 670 474,67
Autres dettes	c-13	24 114 437 407,57	31 411 168 809,55
Trésorerie passif	c-14	505 585 343,17	2 068 919 770,48
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	C-15	36 430 723 318,77	45 250 436 655,82
TOTAL GENERAL PASSIFS	C-16	37 403 321 504,65	49 720 138 396,10

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITE
Mr. BOUSSOUSSA Mohamed
S.N.V.I - 02



Le Directeur Général
Ebe G.M.M - Spa
RENZADI Azzeddine

SPA-VIR-SNVI

Route n°05 Zone industrielle Rouiba

COMPTES DE RESULTATS (Par nature)

Exercice clos le 31/12/2020

CPT	LIBELLES	Note	N	N-1
70	Chiffre d'affaires	Tr-28	4 216 805 391,13	5 768 348 014,49
72	Variation stocks produits finis et en cours	Tr-29	-449 891 431,86	-1 143 058 271,90
73	Production immobilisée	Tr-28		2 377 068,25
74	Subvention d'exploitation	Tr-19		
	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 766 913 959,27	4 627 666 810,84
60	Achats consommés	Tr-15	2 787 208 171,77	3 049 194 026,88
61/62	Services extérieurs et autres consommations	Tr-16	259 838 046,73	462 313 002,77
	II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	Tr-15	3 047 046 218,50	3 511 507 029,65
	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		719 867 740,77	1 116 159 781,19
63	Charges de personnel	Tr-16	2 625 957 553,35	2 851 056 242,88
64	Impôts, taxes et versements assimilés	Tr-16	37 907 010,13	7 860 326,04
	IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 943 996 822,71	-1 742 756 787,73
75	Produits opérationnels	Tr-19	83 319 708,97	45 832 669,27
65	Charges opérationnelles	Tr-16	307 768 469,17	143 485 450,26
68	Dotations aux amort. provis. et pertes de valeur	Tr-16	474 545 183,47	645 702 743,26
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Tr-19	414 241 180,84	415 688 450,45
	V-RESULTAT OPERATIONNEL		-2 228 749 585,54	-2 070 423 861,53
76	Produits financiers	Tr-19	7 566 604,64	8 558 439,11
66	charges financières	Tr-16	1 781 448 662,96	1 471 880 006,17
	VI-RESULTAT FINANCIER		-1 773 882 058,32	-1 463 321 567,06
	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
595/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Tr-19		
592/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	Tr-20		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 272 041 453,72	5 097 746 369,67
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 274 673 097,58	8 631 491 798,26
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
77	Éléments extraordinaire (produits) (à préciser)	Tr-21		
67	Élément extraordinaire (charges) (à préciser)	Tr-22		
	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITE
Mr. BOUSSOUSSA Maunir
S.M/L. 1/17



Président Directeur Général
E. Bouazza
S.M/L. 1/17
Bouazza Zeddine